

إستطلاع آراء المواطنين الفلسطينيين حول الفساد ومكافحته في الأراضي الفلسطينية 2013



إعداد
المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي
PCPO



الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – «أمان».

المقر الرئيسي
عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال - رام الله - فلسطين
ص.ب : 69647 القدس 95908
هاتف : 2 2989506 (+970)
2 2974949 (+970)
فاكس : 2 2974948 (+970)

قطاع غزة
شارع الحلبي - متفرع من شارع ديغول
بالقرب من وزارة الشؤون المدنية - عمارة الحشام / الطابق الأول
تلفاكس : 8 2884767 (+970)
تلفاكس : 8 2884766 (+970)

البريد الإلكتروني: info@aman-palestine.org
الصفحة الإلكترونية: www.aman-palestine.org

**برنامج أمان بتمويل مشكور من
حكومات النرويج وهولندا ولوكسمبورغ**

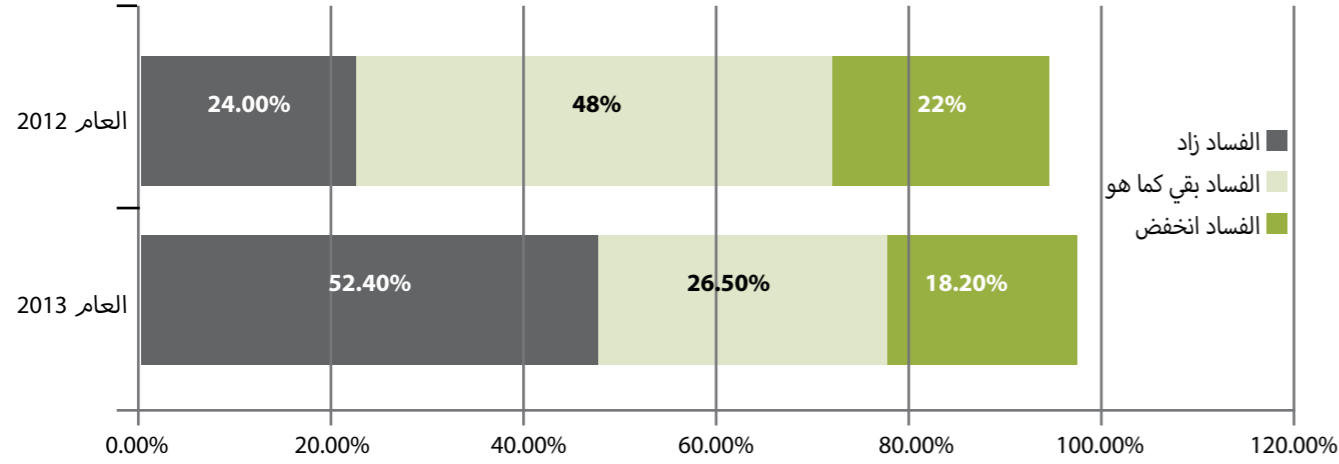
صورة الغلاف

All rights reserved by Matthew Richard

تصميم وطباعة
برومور
معاينة وإعلان
Tel: +972 (0) 296060 1

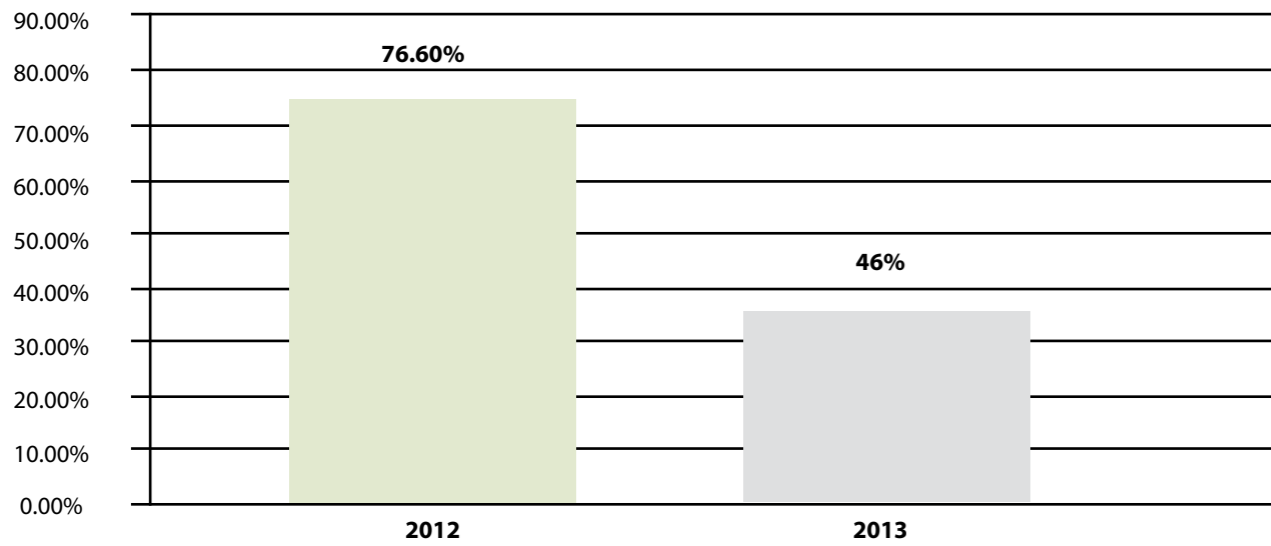
النتائج العامة للإستطلاع بحسب آراء المبحوثين

مستوى وحجم الفساد



- 52.4% من المبحوثين يعتقدون أن مستوى الفساد قد ازداد خلال العام 2013، في حين يرى 26.5% أنه لم يتغير، و18.2% يعتقدون أنه إنخفض.
- 66.6% من المبحوثين يعتقدون ان حجم الفساد كبير في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

القطاع العام



في استطلاع رأي المواطنين حول الفساد ومكافحته في الاراضي الفلسطينية لعام 2013 أظهرت النتائج أن:

- مازال المواطنون المبحوثون في الاستطلاع يعتقدون ان القطاع العام اكثر القطاعات تعرضا للفساد للعام الرابع على التوالي.
- توزيع المساعدات الاجتماعية (العينية والمادية) من اكثر الخدمات مجالا لانتشار الفساد من وجهة نظر المستطلعة ارائهم.
- أكثر من نصف المبحوثين (66.6%) يعتقدون ان نوع الفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية هو من الفساد الكبير.
- 72% من المبحوثين اعتبروا ان الوساطة ضرورية للحصول على الخدمات العامة المقدمة من مؤسسات السلطة الفلسطينية.
- 89.7% من المبحوثين طلبوا واسطة لمساعدتهم في الحصول على خدمة معينة خلال 2013.
- 69.6% من المبحوثين مستعدون للإبلاغ عن حالات الفساد.

مقدمة

من الضرورة بمكان معرفة اعتقاد الناس ومدركاتهم حول الفساد، كونه يوفر ذلك وجهة نظر عن الفساد وتأثيره على حياتهم اليومية بشكل مباشر او غير مباشر وتجاربهم الشخصية اذاءه، وتشجعهم على الانخراط في مكافحة الفساد، لذا تقوم أمان بتنفيذ استطلاعات رأي سنوية في الاراضي الفلسطينية؛ ويعتبر استطلاع رأي المواطنين وانطباعاتهم حول واقع الفساد ومكافحته في الاراضي الفلسطينية أحد المؤشرات الهامة التي تستند اليها أمان الى جانب مصادر البحث الموضوعي والتي يتم جمعها من المعلومات والمعطيات الرسمية المنشورة او التي يتم استيفائها من المقابلات المباشرة للمسؤولين اضافة الى الدراسات الخاصة حول واقع النزاهة والشفافية والمساءلة لعدد من المؤسسات العامة كل عام، وتستخدم أمان نتائج تحليل هذه المعلومات المتنوعة في اعداد تقريرها السنوي حول الفساد ومكافحته.

اجرى الاستطلاع المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي (pcpo) لصالح الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، بلغ حجم العينة للمستطلعة ارائهم 1217 فرد (من الفئة العمرية 18 عام فما فوق)، يمثلون عينة عشوائية في كل من الضفة الغربية و قطاع غزة والقدس الشرقية².

تعرف أمان الفساد كما حددته منظمة الشفافية الدولية بأنه «كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة» اي ان يستغل المسؤول منصبه من اجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه او لجماعته.

وقد حدّدت أمان المجالات المطلوب استطلاع رأي المواطنين بشأنها هذا العام وهي:

- مستوى وحجم الفساد
- القطاعات الاكثر تعرضا للفساد
- الإبلاغ عن الفساد
- هيئة مكافحة الفساد
- اشكال ومجالات الفساد الاكثر انتشارا في القطاعات الثلاث
- الخدمات الاكثر تعرضا للفساد
- اسباب انتشار الفساد
- السلطة القضائية
- الجرائم الاقتصادية

1- الفساد الكبير هو ما يقوم به كبار الموظفين المسؤولين عن منح التراخيص او الامتيازات او الاذونات او اشخاص لهم علاقة بالعهادات والمشتريات العامة وعادة يشغلون مناصب متنفذة مثل الوزراء او رؤساء الدول او المحيطون بهم وعادة لهم تأثير في تخصيص الاموال العامة للاستخدام الخاص وقد يقومون باختلاس الاموال وتلقي الرشاوى لمنح الامتيازات والعهادات العامة لجهة محددة.

2- Pcpo: Palestinian center for public opinion

- فيما يتعلق بترتيب الوزارات الأكثر تعرضا للفساد بحسب آراء المبحوثين جاءت كالتالي: وزارة الصحة بنسبة 78%، تليها وزارة المالية 74%، ثم وزارة النقل والمواصلات وسلطة الطاقة بنفس النسبة 70%، تليها وزارة التربية والتعليم 66%، سلطة المياه 64%.

الإبلاغ عن الفساد

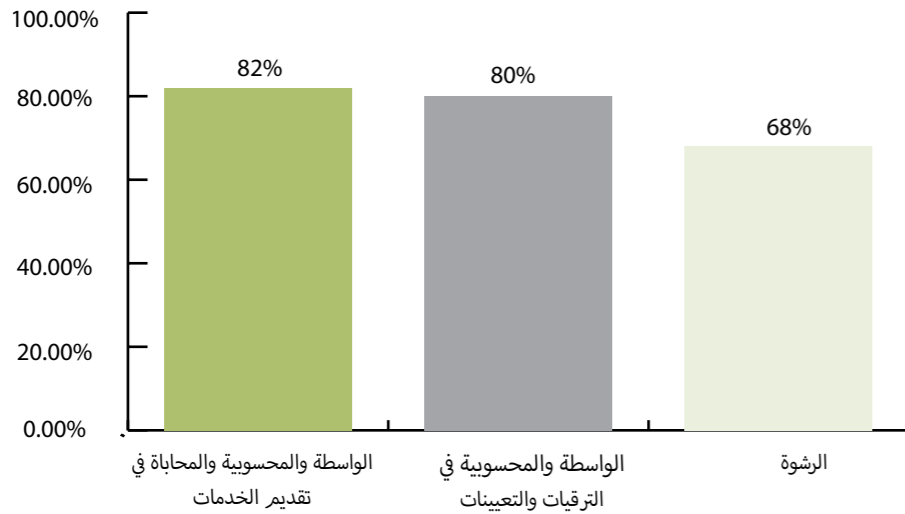
- 50.0% من المبحوثين يعتقدون أن المواطنين يقومون بإبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود الفساد، بالمقارنة مع نتائج إستطلاع أمان لعام 2012، تبين أن زيادة ملحوظة حدثت في اعتقاد المبحوثين بتوجه المواطنين للإبلاغ عن حالات فساد للهيئة حيث كان الاعتقاد في العام الماضي بتوجه المواطن للإبلاغ عن الفساد للهيئة 39%.
- 69.6% من المبحوثين سيقومون بالإبلاغ كشهود عن فعل الفساد بينما أجاب 31% منهم بلا، كما أظهرت النتائج أن غالبية المبحوثين 68% سيقومون بالإبلاغ عن فعل الفساد في حال كانوا ضحايا، وبالمقارنة مع استطلاع عام 2012 فقد جاءت النتائج متطابقة تماما مع الاستطلاع الحالي إذ أشار حينها 69% من المبحوثين أنهم سيقومون بالإبلاغ كشهود عن فعل الفساد بينما أجاب 28% منهم لا، كما أظهرت النتائج أن غالبية المبحوثين 73% سيقومون بالإبلاغ عن فعل الفساد في حال كانوا ضحايا.
- يرى المبحوثين أن هناك أسبابا قد تحول دون الإبلاغ عن الفساد أهمها:
 - عدم معرفة الجهة المخولة باستقبال شكاوى الفساد
 - عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين
 - عدم القناعة بجدوى التبليغ لأنه لن تتخذ الإجراءات بحق الفاسدين
 - الخوف من التعرض للمضايقة أو الانتقام
 - عدم القدرة على إثبات حالة الفساد
 - القناعة بأن الإبلاغ عن الفاسدين شكل من أشكال الوشاية

استقلالية هيئة مكافحة الفساد

- 49.9% من المبحوثين يعتقدون بوجود تدخل في عمل الهيئة، بينما 42.5% منهم لا يعتقدون ذلك، وبحسب رأي المبحوثين الذين يعتقدون بوجود أطراف تحاول التدخل في عمل هيئة مكافحة الفساد، يرون أن أكثر الجهات التي تحاول التدخل في عمل الهيئة هم أعضاء المجلس التشريعي، وأقلها تدخل قادة الأحزاب السياسية والمحافظون ورؤساء البلديات، بينما العام الماضي احتل مكتب الرئيس المرتبة الأولى من حيث الجهات الأكثر تدخلًا في عمل الهيئة وأقلها أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني؛ هذه النتيجة تعكس عدم يقين وعلم المواطنين وتعبير عن موقف له علاقة بالثقة والمصداقية أو بالتحريض الذي يتعرض له من الرأي العام، فأعضاء المجلس التشريعي هم أقل الجهات تدخلًا في عمل الهيئة لو نظرنا إلى معلومات موضوعية تم جمعها من مصادر أخرى.

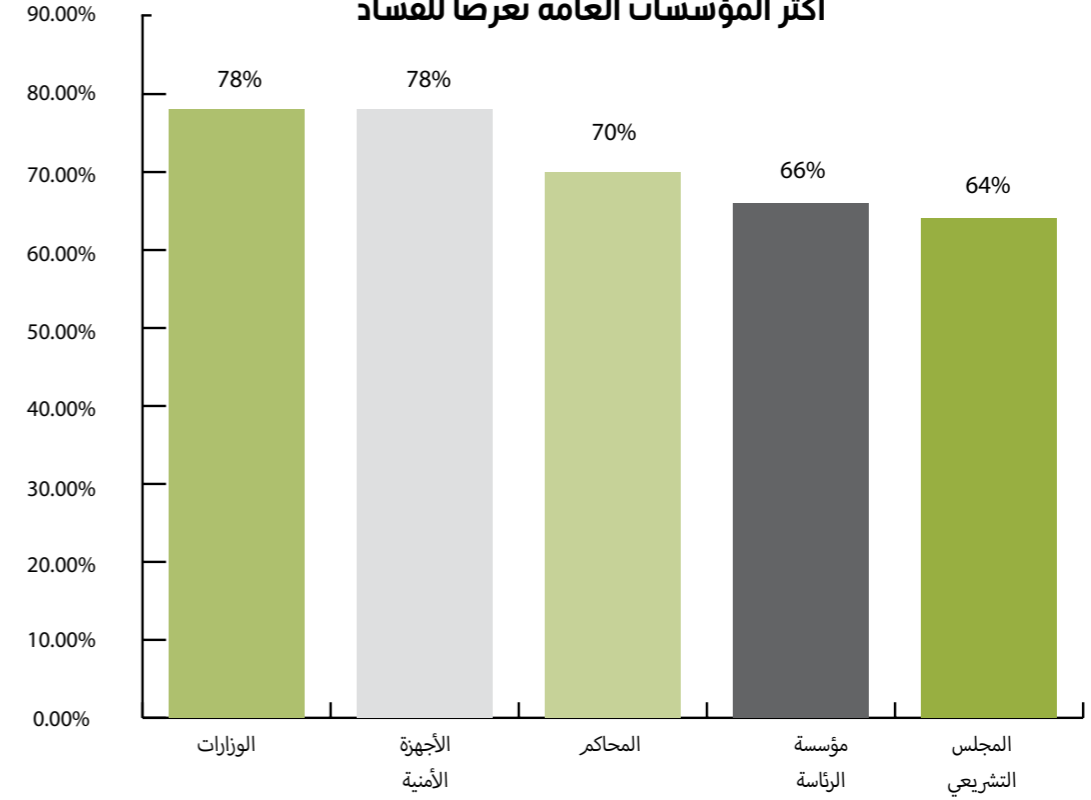
اشكال ومجالات الفساد الأكثر انتشارا

شكل الفساد الأكثر انتشارا في القطاع العام

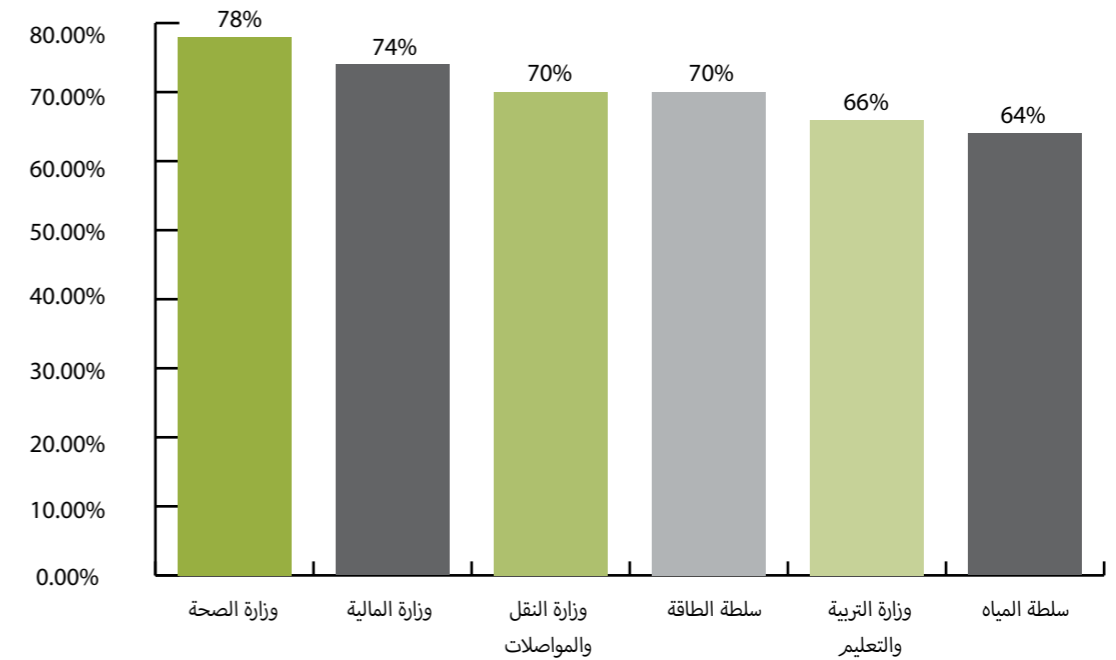


- 46% من المبحوثين يعتقدون أن القطاع العام هو القطاع الأكثر تعرضا لانتشار فرص الفساد فيه من بين القطاعات الثلاث (العام، الخاص، الأهلي) أي أنه لا زال يراوح مكانه باحتلاله المرتبة الأولى على مر السنوات الأربع الماضية.

أكثر المؤسسات العامة تعرضا للفساد



- 78% من المبحوثين يعتقدون أن الوزارات والأجهزة الأمنية أكثر المؤسسات العامة تعرضا للفساد للعام 2013 وهي نتيجة مشابهة للأعوام الثلاث الماضية، يليها المحاكم بنسبة 70%، يليها بنفس المرتبة النيابة العامة ومؤسسة الرئاسة 66%، من ثم المجلس التشريعي 64% كأقل مؤسسة عامة ينتشر فيها الفساد بحسب المبحوثين.



- 64% من المبحوثين يعتقدون ان توزيع المساعدات الاجتماعية والعينية والمالية يحتل المركز الاول من بين الخدمات العامة الاكثر تعرضا للفساد، يليها الخدمات الصحية بنسبة 62% ثم الخدمات العامة (المياه، الكهرباء، الاتصالات) بنسبة 60% ثم الجمارك والضريبة 58% وأخرها المعاملات المدنية 54%، مقارنة بالعامين الماضيين نجد أن توزيع المساعدات الاجتماعية كان في المركز الثاني، وكان التوظيف في المركز الاول.

السلطة القضائية

- 55% من المبحوثين يعتقدون بوجود فساد في الجهاز القضائي وتحديدا في النيابة العامة

اسباب استمرار انتشار الفساد

حول اسباب انتشار الفساد بحسب اعتقاد المواطنين للعام 2013 حسب السبب الاهم فالأقل اهمية:

- 66.6% غياب سيادة القانون.
- 61.6% ضعف المؤسسات الرقابية
- 56.6% عدم الجدية والانتقائية في محاسبة كبار الفاسدين
- 55% قلة وعي المواطنين باهمية الابلاغ، والاحتلال الاسرائيلي وغياب مجتمع مدني فاعل.
- 56% من المبحوثين يعتقدون بأن وسائل الاعلام غير فعالة في قيامها بدورها في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد.

الجرائم الاقتصادية

- 39.2% من المبحوثين يعتقدون أن ملاحقة مرتكبي الجرائم الاقتصادية فعالة إلى حد ما بينما 38.6% افادوا انها غير فعالة.
- تعود اسباب عدم فاعلية ملاحقة مرتكبي الجرائم الاقتصادية بحسب اعتقاد المواطنين إلى:
 - استخدام الوساطة والمحسوبية لغض النظر عن هذه الجرائم.
 - عدم وجود محاسبة جادة لمرتكبي هذه الجرائم و عدم توفر عقوبات رادعة
 - ضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم.
- 62.9% من المبحوثين يعتقدون ان الغش والتحايل والتضليل في الدواء والغذاء الذي يمارسه بعض العاملين في القطاع الخاص هو جريمة فساد يجب أن يعاقب مرتكبيها بالسجن، و27% يعتقدونها مخالفة للإجراءات والشروط الصحية عقابها الاجراءات الادارية، في حين 9.9% ترى أنها جنحة بسيطة تعاقب بالغرامة.

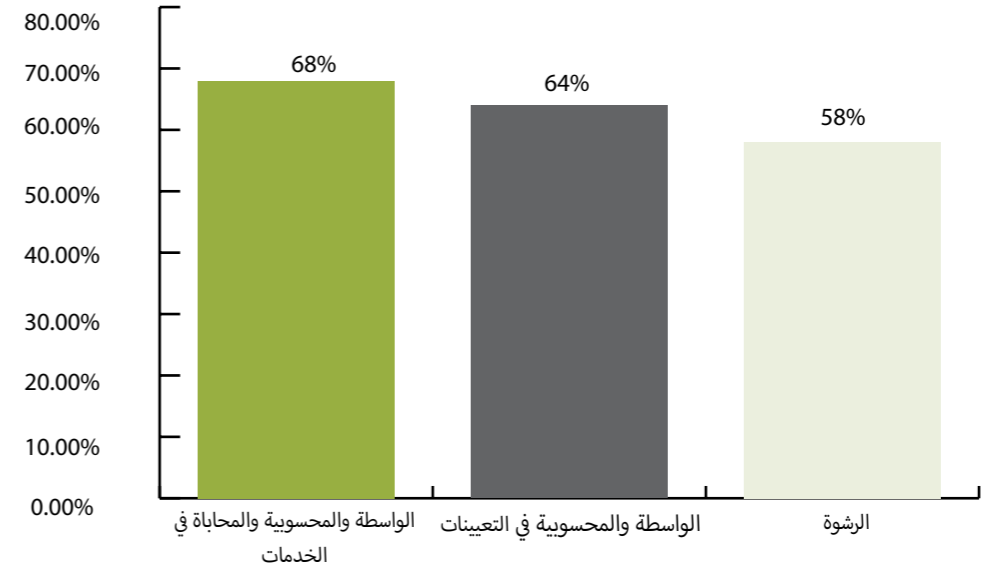
المواطنون لا يعتقدون أن العقوبة رادعة لمرتكبي الجرائم الاقتصادية، ويطالبون بمعاملة جرائم الغش والتحايل والتزوير في الاغذية والادوية كجرائم فساد.

تحليل الاستنتاجات وفق رؤية أمان

- على ضوء النتائج يتضح ان هناك ازدياد في نسبة المواطنين الذين يعتقدون ان مستوى الفساد قد ازداد في العام 2013 اذ ان 52.4% من المبحوثين يعتقدون أن مستوى الفساد عام 2013 قد ازداد مقابل 24% من المبحوثين قالوا انه ازداد عام 2012، و18.2% يعتقدون أنه إنخفض مقابل 22% من المبحوثين قالوا ذلك العام الماضي، في حين يرى 26.5% أنه لم يتغير مقابل 48% رأوا انه لم يحصل عليه تغيير العام الماضي، يعود سبب الاعتقاد هذا من وجهة نظر المواطنين الى ضعف أنظمة المساءلة والمحاسبة والرقابة، وضعف احترام سيادة القانون، الذي يعود الى غياب المجلس التشريعي الفلسطيني، وضعف ادوات عمل ديوان الرقابة المالية والادارية، اضافة الى ضعف النيابة العامة والقضاء.

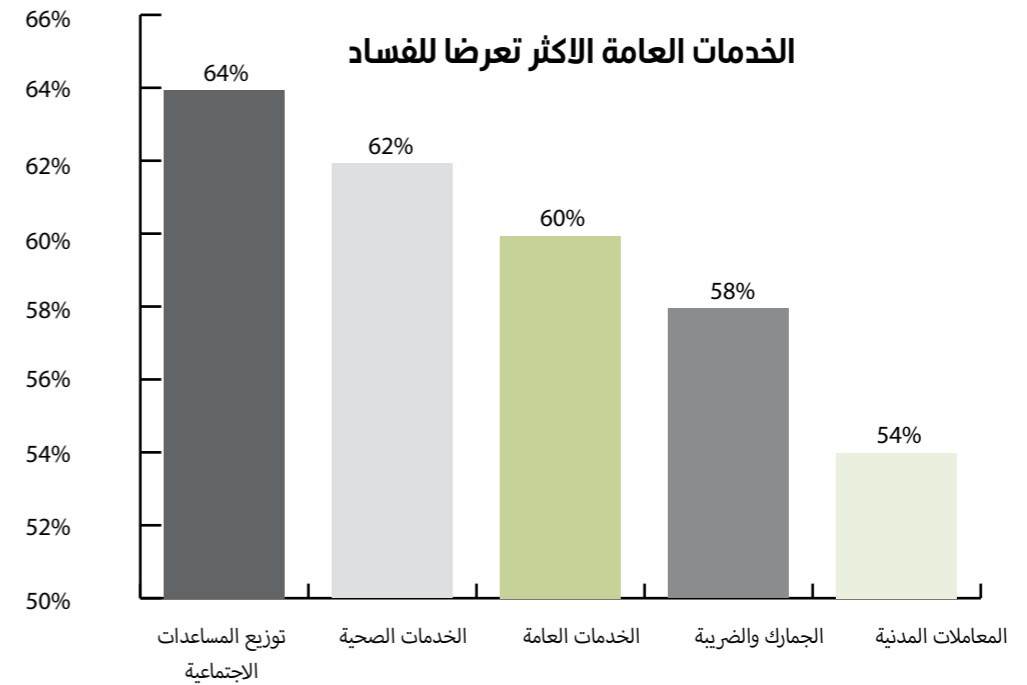
- 82% من المبحوثين يعتقدون ان شكل الفساد الاكثر انتشارا في القطاع العام هو الوساطة والمحسوبية والمحابة في تقديم الخدمات وهي نتيجة مشابهة للعام الماضي بحيث كانت الوساطة والمحسوبية والمحابة في تقديم الخدمات شكل الفساد الاكثر انتشارا في القطاع الحكومي، يليه الوساطة والمحسوبية في الترقيات والتعيينات في القطاع العام بنسبة 80%، ثم الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة او الحصول على منفعة بدون وجه حق بنسبة 68% بحسب اراء المستطلعين.

شكل الفساد الاكثر انتشارا في القطاع الخاص والأهلي



- كذلك الحال بالنسبة للقطاع الخاص والاهلي فقد احتلت الوساطة والمحسوبية والمحابة شكل الفساد الاكثر انتشارا فيهما بنسبة 68% لكلا القطاعين، يليها الوساطة والمحسوبية في التعيينات للوظائف بنسبة 64% لكليهما ايضا، يليه دفع الرشوة بنسبة 58% للقطاع الاهلي، و60% للقطاع الخاص بحسب المبحوثين.

الخدمات العامة الاكثر تعرضا للفساد



مقدمة

هدف الدراسة

إن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على آراء الجمهور الفلسطيني بقضايا ذات علاقة بالفساد في الأراضي الفلسطينية - عام 2013.

استمارة الدراسة

تم تصميم الاستمارة من قِبَل فريق مؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان». ولقد تم تصميم استمارة هذه الدراسة وذلك تمثيلاً مع الأهداف المتوخاه وطبيعة البيانات التي تم جمعها. ولقد تم تصحيح الاستبيان وأسئلتها من خلال صلاحية الأسئلة في قياس اللآراء المختلفة تم إجراء دراسة أولية قام من خلالها باحثوا المركز بمقابلة 25 فلسطينياً مما أعطانا المجال لعمل التغييرات اللازمة لتفادي مشاكل محتملة في طرح وفهم الأسئلة بالإضافة للدراسة الميدانية فقد تم إعطاء الاستبيان لعدد من الخبراء في هذا المجال الذين زدوا المركز بملاحظاتهم وتقييمهم للأسئلة، وقد تم تعديل الأسئلة لتناسب مع مجموعة من الملاحظات المقدمة.

حجم ونوع العينة

لقد تم في هذا الاستطلاع مقابلة 1217 فلسطينياً (18 عاماً فما فوق)، يمثلون عينة عشوائية من السكان البالغين في الضفة الغربية (50.9%) بما فيها القدس الشرقية (10.1%) وقطاع غزة (39.4%). تم استخدام العينة الطبقيّة العشوائية لاختيار مفردات العينة وذلك لتمثيل مجتمع الدراسة وفقاً لعدد السكان في 16 محافظة بناءً على تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2012، وقد تم اختيار العينة من 162 تجمعاً سكانياً منهم 121 تجمعاً من الضفة الغربية و42 تجمعاً سكانياً من قطاع غزة.

اختيار العينة

لقد تمّ إجراء كافة المُقابلات في هذا الاستطلاع داخل البيوت التي تم إختيارها عشوائياً وفقاً للآلية المُتبعة في المركز. حيث أُجريت المقابلات وجهاً لوجه في المنازل وقد تم اختيار العينات باستخدام أسلوب آخر عيد ميلاد The Last Birthday method. جمع البيانات شارك في اجراء هذا البحث 48 باحثاً ميدانياً مدربين بشكل جيّد، وقد شاركوا في ورشة عمل للتعرف على طبيعة الأسئلة وآلية اختيار العينة، وطُرق المسح والبحث العلمي والعمل الميداني.

تحليل البيانات

لقد جرى تحليل المعلومات بالحاسوب وتم الاعتماد على الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لتسجيل وتحليل المعطيات البحثية ومعاملاتها حسابياً وإحصائياً.

خطأ المعاينة

بلغت نتيجة خطأ المعاينة في هذه الدراسة $\pm 2.81\%$ عند مستوى معنوية 5.0% ودرجة ثقة 95.0%.

العمل الميداني

تم البدء بجمع المعلومات بتاريخ 18/08/2013 ولغاية 03/09/2013.

• ما زال **القطاع العام يراوح مكانه** من حيث كونه القطاع الأكثر تعرضاً للفساد من وجهة نظر المبحوثين في السنتين الاخيرتين، إذ افاد 46% من المبحوثين ان القطاع العام هو القطاع الأكثر تعرضاً لانتشار فرص الفساد فيه من بين القطاعات الثلاث (العام ، الخاص ، الاهلي) للعام 2013، و52% من المبحوثين رأوا ان القطاع العام الأكثر تعرضاً للفساد للعام 2012.

• 64% من المبحوثين يعتقدون ان **توزيع المساعدات الاجتماعية العينية والمالية** يحتل المركز الاول من بين الخدمات العامة الأكثر تعرضاً للفساد، يليها الخدمات الصحية ثم الخدمات العامة (المياه، الكهرباء، الاتصالات) ثم الجمارك والضريبة وآخرها المعاملات المدنية، مقارنة بالعامين الماضيين، نجد أن توزيع المساعدات الاجتماعية كان في المركز الثاني، وكان التوظيف في المركز الاول وهي نتيجة متشابهة مع نتائج المسح الخاص لمؤشرات مكافحة الفساد الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بطلب من هيئة مكافحة الفساد عام 2013 إذ ان حوالي 79% من الافراد اعتقدوا بوجود مشاكل مختلفة في خدمات قطاع التوظيف العام؛ يمكن ارجاع ذلك من وجهة نظر المواطنين الى تعزيز الشفافية في التعيينات العامة والتي معظمها في التعليم والصحة تمت لكفاءات من الصعب اشغالها من أشخاص عاديين ولكن هذا لا يعكس الموقف من الترقيات في الوظائف العليا، ان عدم وضوح ونشر الإجراءات المتبعة في تقديم الخدمات العامة سبب في اعتقاد المواطنين بانهم يحتاجون الى واسطة للحصول او لتسهيل الحصول على الخدمة العامة لا سيما المساعدات العينية والمالية، حيث افاد 68% من المبحوثين ان شكل الفساد الأكثر انتشاراً في القطاع الحكومي والخاص والاهلي هو **الواسطة والمحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات** وهي نسبة مشابهة للعام الماضي بحيث كانت الواسطة والمحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات شكل الفساد الأكثر انتشاراً في القطاعات الثلاث، هذه النتيجة تتشابه مع نتائج المسح الخاص لمؤشرات مكافحة الفساد 2013 سابق الذكر، بحيث اعتقد 93.2% من الافراد بوجود الواسطة والمحسوبية في القطاع العام كأكثر اشكال الفساد انتشاراً، وكانت نسبة المواطنين الذين طلبوا واسطة من اجل مساعدتهم في الحصول على خدمة معينة بحسب استطلاع رأي أمان 89.7% من المستطلعة ارائهم وهي نسبة عالية؛ يمكن ارجاع تلك النتيجة الى كون المجتمع الفلسطيني مجتمع صغير والمواطنين يعرفون بعضهم لاسباب عائلية او فصائلية او مناطقية مما يعزز اهمية العلاقات الشخصية واستخدامها في تسريع الحصول على الخدمات العامة التي يحتاجها المواطن.

• على الرغم من بعض التحسن الذي حصل في مجال دور الاعلام التوعوي والمساءلة، مازال دور الاعلام الفلسطيني ضعيفاً في الصحافة الاستقصائية حيث افاد 56% من المبحوثين بأن وسائل الاعلام غير فعالة في قيامها بدورها في الكشف وتبسيط الضوء على قضايا فساد.

إن مكافحة الواسطة في المجتمع الفلسطيني تحتاج إلى استراتيجية وطنية شاملة، من خلال تفعيل مبادئ الشفافية في العمل العام الفلسطيني بحيث يكون هناك آليات شفافة وإجراءات واضحة في تقديم الخدمات العامة ومنشورة للمواطنين، وتكافؤ الفرص في شغل الوظائف ومحاسبة جادة للأشخاص الذين يخالفون هذه المبادئ، من خلال تفعيل عقوبة تجريم الواسطة الواردة في قانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005، وهي السجن من 15-3 سنة. إضافة الى بناء ثقافة رافضة لممارسة هذا السلوك السليبي، مما يتطلب البدء بالتوعية بمخاطر الواسطة وادماج مفاهيم النزاهة والشفافية بمعانيها في السلوك والممارسة اليومية وأضرارها، إضافة إلى تعاون كافة أطراف المجتمع من أحزاب سياسية إلى منظمات المجتمع المدني والحكومة على التوعية بضرورة التوقف عن ممارسة الواسطة كشكل من أشكال الفساد في المجتمع الفلسطيني (المنهاج الجامعي الفلسطيني، أمان 2013).

الجزء الأول – الأسئلة الديمغرافية

لقد تم تطبيق مقياس الدراسة على عينة مكونة من (1217) فلسطيني، وقد توزعت على النحو الآتي:

المحافظة	العدد	النسبة المئوية
جنين	88	7.2%
نابلس	105	8.6%
رام الله	95	7.8%
بيت لحم	61	5.0%
القدس	123	10.1%
الخليل	188	15.4%
أريحا	4	0.3%
طولكرم	50	4.1%
طوباس	18	1.5%
قلقيلية	6	0.5%
سلفيت	4	0.3%
غزة المدينة	177	14.5%
شمال غزة	85	7.0%
دير البلح	68	5.6%
خان يونس	89	7.3%
رفح	56	4.6%
	1217	100%

وقد أشارت النتائج أن 70.0% من أفراد العينة يعيشون في المَدن، و19.6% في المُخيمات و10.4% في القُرى. كما أن 50.4% منهم كانوا من الذكور و49.6% كانوا من الإناث. أما عن متوسط الأعمار فقد كان 33.8 سنة، بقيمة أدنى 18 سنة وأعلى 85 سنة، وانحراف معياري 11.2 سنة، ويتوزع على النحو الآتي:

الفترة العمرية	العدد	النسبة
25 – 18	335	27.5%
33 – 26	295	24.2%
41 – 34	349	28.7%
49 – 42	113	9.3%
57 – 50	65	5.3%
65 – 58	48	3.9%
+ 66	12	1.0%

النتائج العامة

(70.4%) يعتقدون أن العقوبات التي تُطبق على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة.
 (69.6%) مستعدون للتبليغ عن حالة فساد حصلت أو تعرضوا لها.
 (52.4%) من الجمهور الفلسطيني يعتقدون أن مستوى إنتشار الفساد عام 2013 قد زاد.
 (56.3%) يتوقعون إرتفاع مستوى الفساد في العام القادم.
 (56.0%) غير راضون عن دور وسائل الإعلام في الكشف وتسهيل الضوء على قضايا الفساد.
 (72.6%) من الشعب الفلسطيني يعتبرون أن الوساطة تساعدهم للحصول على الخدمة العامة.
 (89.6%) طلبوا خلال الوساطة الحصول على الخدمة.
 (66.6%) يعتقدون أن الفساد في مؤسسات السُلطة الفلسطينية كبير .
 القطاع العام هو القطاع الأكثر تعرضاً للفساد.
 توزيع المساعدات الاجتماعية والعينية والمالية هي أكثر الخدمات مجالاً للفساد.

الجزء الثاني - أسئلة الدراسة

هيئة مكافحة الفساد

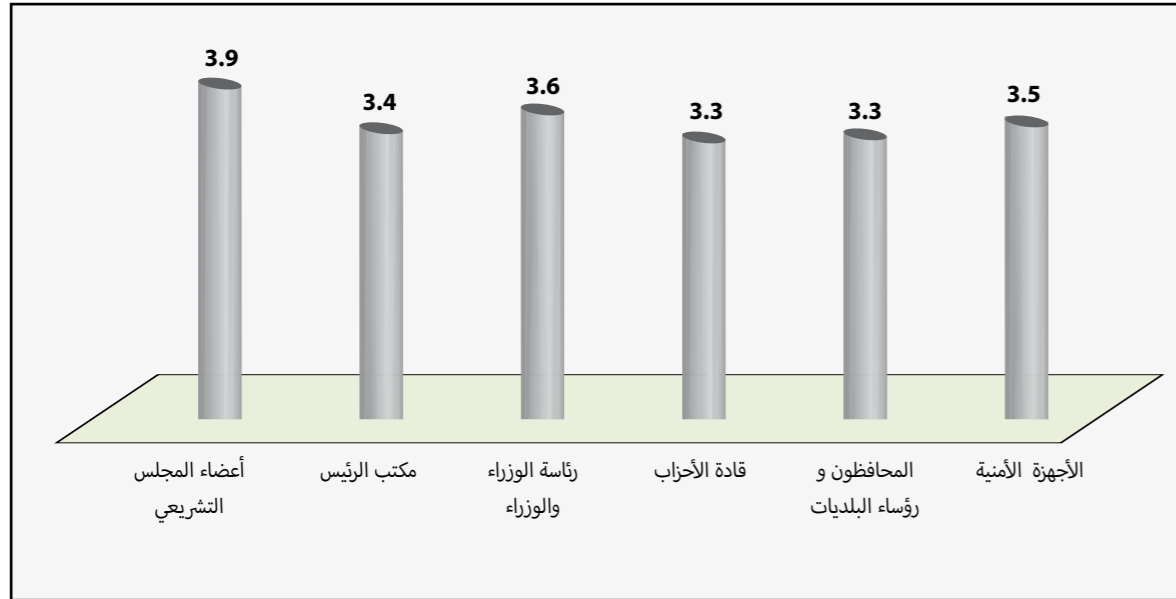
A1 50.0% من أفراد العينة المُستطلعة يعتقدون أن المواطنين يقومون عادةً بإبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد، في حين أن 47.1% لا يعتقدون ذلك، و8.3% قد أجابوا بـ "لا أعرف". كما نلاحظ في الجدول أدناه:

النسبة المئوية	العدد	البند
50.0%	608	نعم
41.7%	508	لا
8.3%	101	لا أعرف

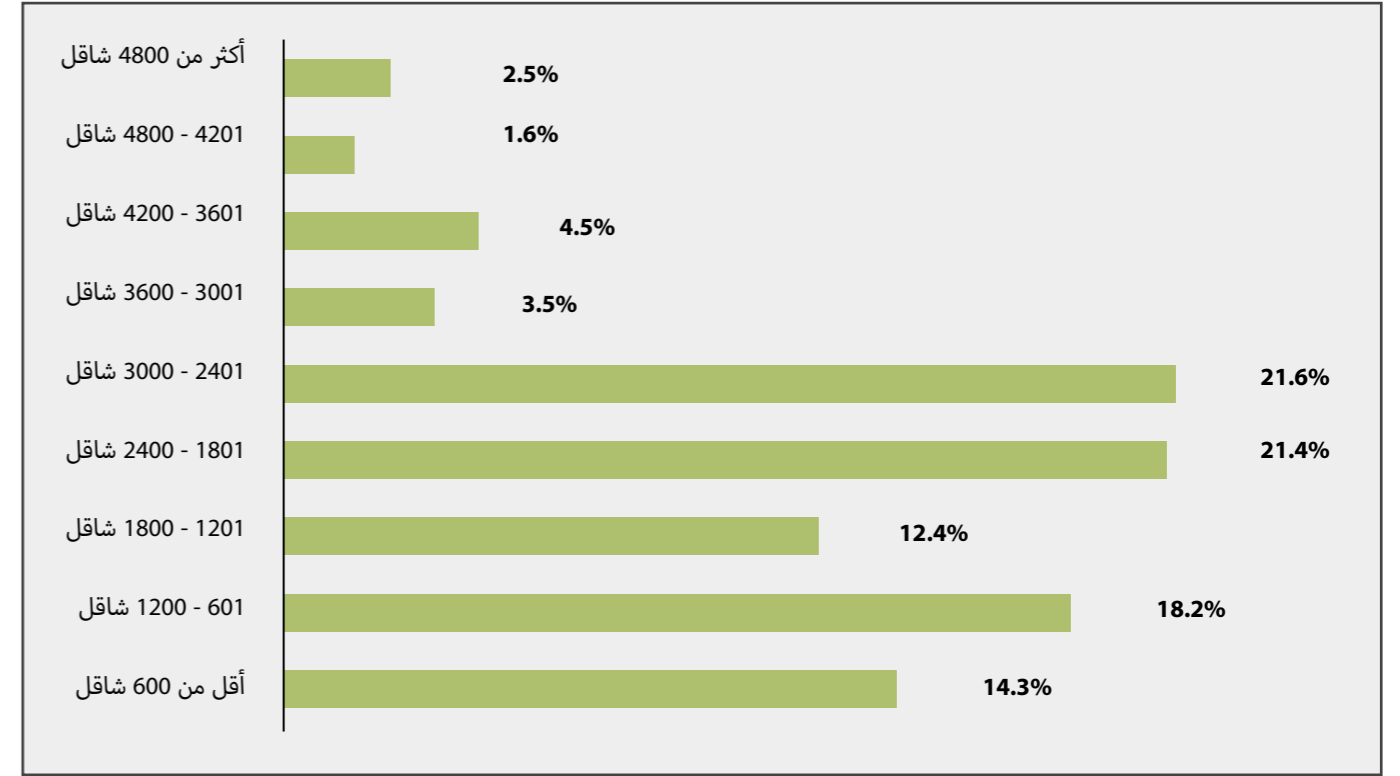
B1 49.9% من أفراد العينة المُستطلعة يعتقدون بأن أطرافاً من خارج الهيئة تؤثر أو تتدخل باستقلالية الهيئة وقراراتها، في حين أن 42.5% لا يعتقدون ذلك، و7.6% قد أجابوا بـ "لا أعرف". كما نلاحظ في الجدول أدناه:

النسبة المئوية	العدد	البند
49.9%	607	نعم
42.5%	517	لا
7.6%	93	لا أعرف

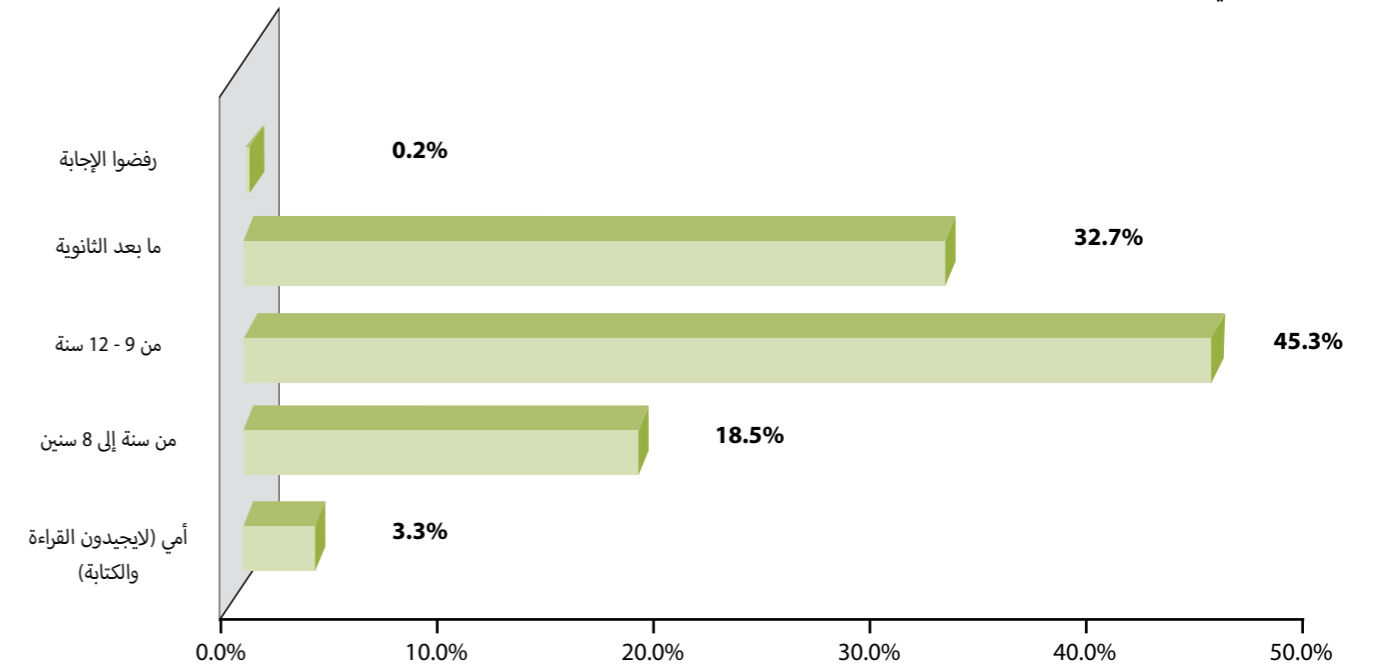
C1 في الإجابة عن مدى تدخل جهات معينة في عمل الهيئة من الأكثر إلى الأقل تدخلاً، فقد كانت المتوسطات الحسابية على النحو الآتي:



دخل الأسرة الشهري



حيث أن 202% من أفراد العينة أميين (لا يجيدون القراءة والكتابة)، و6102% قد أنهوا المرحلة الابتدائية (من 6 إلى 1 سنوات)، و3202% قد أنهوا المرحلة الثانوية الجزئية (من 0 إلى 63 سنة)، في حين أن 2301% منهم قد أنهوا الدراسة ما بعد الثانوية (أي تعليم عالي بما في ذلك التعليم الجامعي)، و903% قد رفضوا الإجابة. كما نلاحظ في الرسم البياني أدناه:



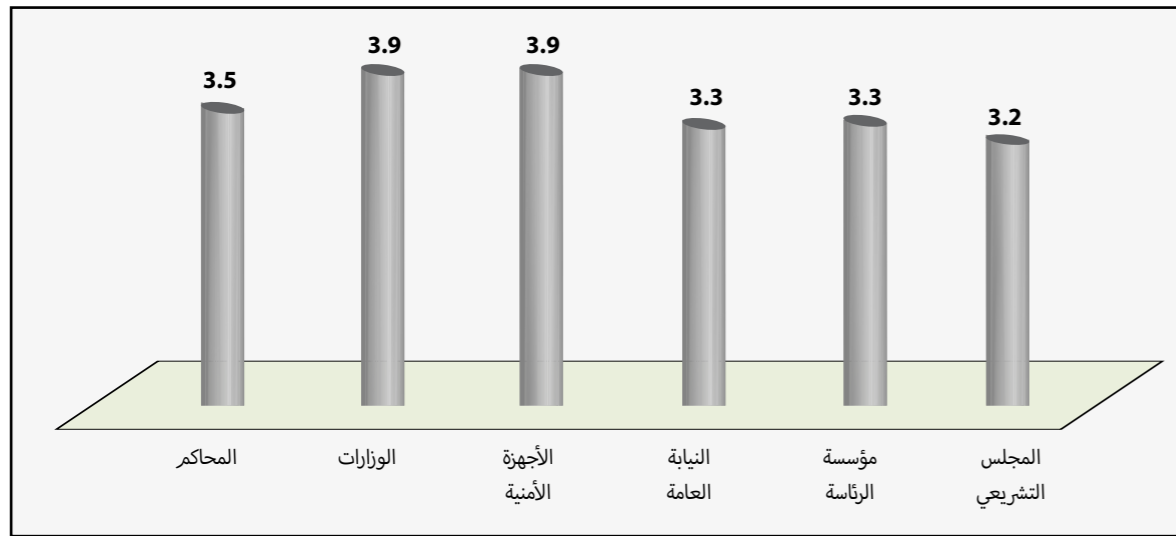
أما النسب الإحصائية فقد توزعت على الشكل الآتي:

البند	1	2	3	4	5	6
أعضاء المجلس التشريعي	10.6	14.8	16.6	14.5	19.1	24.4
مكتب الرئيس	16.8	18.0	16.1	19.1	14.3	15.7
رئاسة الوزراء والوزراء	12.9	18.3	17.0	19.5	17.1	15.2
قادة الأحزاب	18.0	20.9	18.4	14.2	16.3	12.2
المحافظون ورؤساء البلديات	21.6	16.0	17.4	13.5	17.8	13.7
الأجهزة الأمنية	20.3	12.0	14.3	19.2	15.3	18.9

أما النسب الإحصائية فقد توزعت على الشكل الآتي:

البند	1	2	3
القطاع العام	20.4	26.6	53.0
القطاع الخاص	30.2	41.5	28.3
القطاع الأهلي	49.4	31.9	18.7

C2 في الإجابة عن مدى تدُّلُّ جهات معينة في عمل الهيئة من الأكثر إلى الأقل تدخلاً، فقد كانت المتوسطات الحسابية على النحو الآتي:

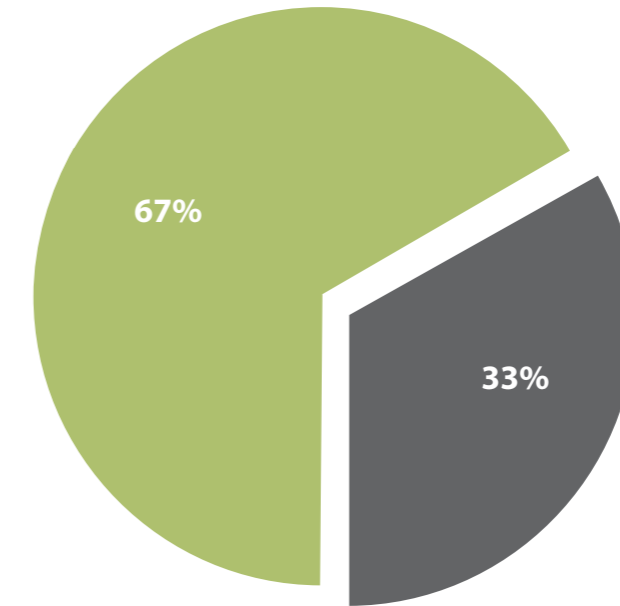


أما النسب الإحصائية فقد توزعت على الشكل الآتي:

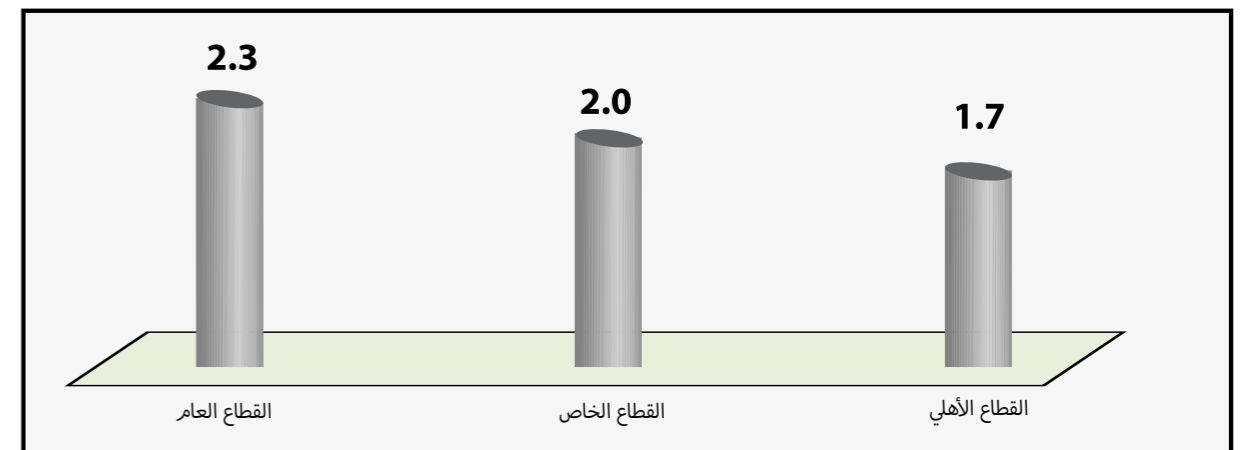
البند	1	2	3	4	5	6
المحاكم	16.8	16.5	16.5	18.9	15.9	15.4
الوزارات	9.8	16.7	12.8	18.3	22.4	20.0
الأجهزة الأمنية	10.4	14.0	17.3	17.2	17.5	23.6
النيابة العامة	16.7	18.8	18.5	18.7	15.6	11.7
مؤسسة الرئاسة	19.3	21.1	16.4	13.1	15.8	14.3
المجلس التشريعي	27.0	12.9	18.6	13.6	12.9	15.0

ينتشر الفساد في اوساط كبار المسؤولين او يكون منتشر لدى صغار الموظفين

A2 66.6% من أفراد الشعب الفلسطيني يعتقدون أن الفساد كبير في مؤسسات السلطة، في حين يعتقد 33.4% أن الفساد صغير. كما يبين الجدول أدناه:



B2 في الإجابة عن مدى تعرض قطاعات معينة للفساد، فقد كانت المتوسطات الحسابية على النحو الآتي:



أشكال الفساد في فلسطين

D2 وفي الحديث عن مدى تعرض وزارات أو سلطات معينة للفساد، فقد كانت المتوسطات الحسابية على النحو الآتي:

A3 عند سؤال العينة المختارة عن أكثر/أقل أشكال الفساد إنتشاراً في القطاع الحكومي، فقد كانت المتوسطات الحسابية على النحو الآتي:

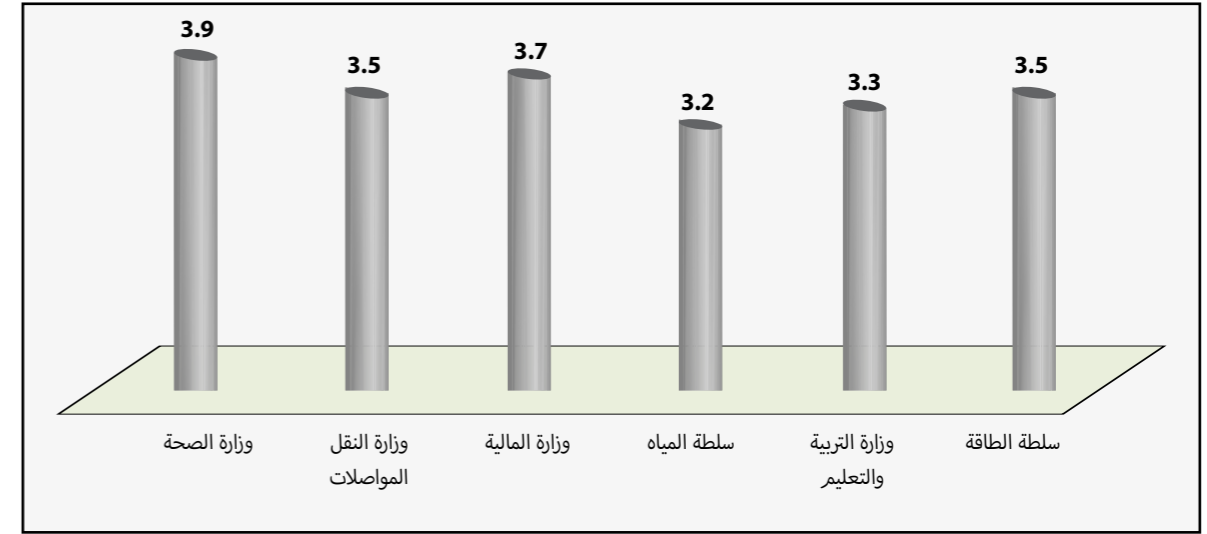
المتوسط الحسابي	أشكال الفساد في القطاع الحكومي
4.1	الواسطة والمحسوية والمحاباة في تقديم الخدمات
4.0	الواسطة والمحسوية والمحاباة في التعيينات والترقيات
3.3	تبيد الأموال العامة
3.2	استخدام المصادر والممتلكات العامة لأغراض شخصية (مثل مركبة حكومية، تلفون حكومي...الخ)
3.1	التكسب من الوظيفة العامة (مثل الحصول على رخص ووكالات أو اراض حكومية بدون وجه حق)
3.4	الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة بدون وجه حق

أما النسب الإحصائية فقد توزعت على الشكل الآتي:

6	5	4	3	2	1	البند
29.7	20.8	13.4	13.1	12.1	10.9	الواسطة والمحسوية والمحاباة في تقديم الخدمات
21.0	25.0	18.5	10.9	13.8	10.8	الواسطة والمحسوية والمحاباة في التعيينات والترقيات
12.6	13.9	18.7	20.1	18.1	16.6	تبيد الأموال العامة
10.5	13.4	16.4	20.4	22.0	17.3	استخدام المصادر والممتلكات العامة لأغراض شخصية (مثل مركبة حكومية، تلفون حكومي...الخ)
9.5	15.0	14.9	16.7	20.0	23.9	التكسب من الوظيفة العامة (مثل الحصول على رخص ووكالات أو اراض حكومية بدون وجه حق)
16.7	12.1	18.1	18.6	14.1	20.4	الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة بدون وجه حق

B3 عند سؤال العينة المُستطلعة عن أكثر/أقل أشكال الفساد إنتشاراً في القطاع الأهلي (NGO's)، فقد كانت المتوسطات الحسابية على النحو الآتي:

المتوسط الحسابي	أشكال الفساد في القطاع الأهلي (NGO's)
3.4	الواسطة، المحسوية والمحاباة في تقديم الخدمات
3.2	الواسطة، المحسوية والمحاباة في التوظيف
2.8	الواسطة والمحسوية والمحاباة في العطاءات والتعاقد مع الموردين
2.7	استخدام موارد وممتلكات المؤسسة لأغراض شخصية او انتخابية (مثل سيارة، تلفون المؤسسة، العاملين في المؤسسة أو أية موارد لدى المنظمة الأهلية...الخ)
2.9	الرشوة

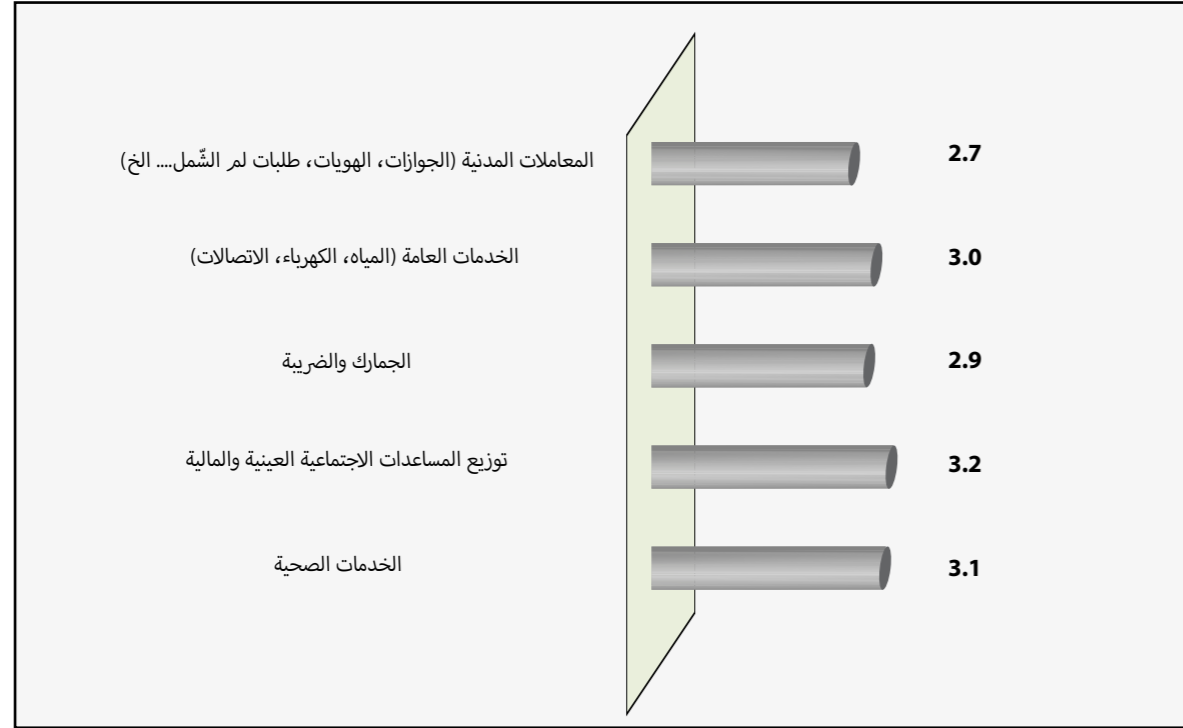


أما النسب الإحصائية فقد توزعت على الشكل الآتي:

6	5	4	3	2	1	البند
21.7	20.4	15.9	16.3	14.8	10.9	وزارة الصحة
14.5	16.0	18.7	15.8	21.0	14.0	وزارة النقل والمواصلات
21.0	14.5	18.2	16.8	16.5	13.0	وزارة المالية
11.4	14.1	14.8	18.7	21.0	20.0	سلطة المياه
12.2	17.8	16.4	16.6	16.7	20.3	وزارة التربية والتعليم
19.0	17.2	15.9	16.0	10.0	21.9	سلطة الطاقة

الفساد في الخدمات العامة

A4 وفي الحديث عن مدى تعرض وزارات أو سلطات معينة للفساد، فقد كانت المتوسطات الحسابية على النحو الآتي:



أما النسب الإحصائية فقد توزعت على الشكل الآتي:

البنء	1	2	3	4	5
الخدمات الصحية	18.0	19.1	21.4	21.9	19.6
توزيع المساعدات الاجتماعية العينية والمالية	15.0	19.5	18.9	19.5	27.1
الجمارك والضريبة	21.4	20.1	21.6	18.0	18.9
الخدمات العامة (المياه، الكهرباء، الاتصالات)	18.9	21.8	18.4	20.4	20.5
المعاملات المدنية (الجوازات، الهويات، طلبات لم السُّمَل... الخ)	26.7	19.6	19.7	20.2	13.8

السلطة القضائية

A5 55.3% من الشعب الفلسطيني يعتقدون بوجود فساد في الجهاز القضائي، في حين أن 29.3% لا يعتقدون ذلك، و 15.4% قد أجابوا بـ"لا أعرف". كما يبين الجدول أدناه:

البنء	العدد	النسبة المئوية
نعم	673	55.3%
لا	356	29.3%
لا أعرف	188	15.4%

أما النسب الإحصائية فقد توزعت على الشكل الآتي:

البنء	1	2	3	4	5
الواسطة والمحسوبة والمحاباة في تقديم الخدمات	14.6	17.1	17.6	18.3	32.4
الواسطة، المحسوبة والمحاباة في التوظيف	16.2	16.9	18.6	26.7	21.6
الواسطة والمحسوبة والمحاباة في العطاءات والتعاقد مع الموردين	21.1	25.5	21.9	17.4	14.1
استخدام موارد وممتلكات المؤسسة لاغراض شخصية او انتخابية (مثل سيارة، تلفون المؤسسة، العاملين في المؤسسة أو أية موارد لدى المنظمة الأهلية...الخ)	24.6	23.8	21.3	17.5	12.8
الرشوة	23.5	16.7	20.7	20.0	19.1

C3 عند سؤال العينة المُختارة عن أكثر/أقل أشكال الفساد إنتشاراً في القطاع الخاص، فقد كانت المتوسطات الحسابية على النحو الآتي:

المتوسط الحسابي	أشكال الفساد في القطاع الخاص
3.4	الواسطة، المحسوبة والمحاباة في تقديم الخدمات
3.2	الواسطة، المحسوبة والمحاباة في التوظيف
2.7	تخصيص مكافآت كبيرة لاعضاء مجلس الادارة
2.7	استخدام موارد الشركة لاغراض شخصية (مثل سيارة الشركة، تلفون...الخ)
3.0	دفع الرشوة للمتنفذين في القطاع العام (للحصول على رخص واذونات أو عطاءات بدون وجه حق أو التهرب الضريبي)

أما النسب الإحصائية فقد توزعت على الشكل الآتي:

البنء	1	2	3	4	5
الواسطة والمحسوبة والمحاباة في تقديم الخدمات	13.3	16.4	19.3	23.5	27.5
الواسطة، المحسوبة والمحاباة في التوظيف	16.5	17.6	19.1	24.4	22.4
تخصيص مكافآت كبيرة لاعضاء مجلس الادارة	24.9	22.0	21.7	16.0	15.4
استخدام موارد الشركة لاغراض شخصية (مثل سيارة الشركة، تلفون...الخ)	24.8	26.1	19.3	15.1	14.6
دفع الرشوة للمتنفذين في القطاع العام (للحصول على رخص واذونات أو عطاءات بدون وجه حق أو التهرب الضريبي)	20.5	17.9	20.6	21.0	20.0

الواسطة في الحصول على الخدمات

A7 89.7% من أفراد العينة المُستطلعة طلبوا خلال العام واسطة أي طرف لسماحتهم في الحصول على خدمة معينة، و10.3% لم يقوموا بذلك. كما نلاحظ في الجدول أدناه:

النسبة المئوية	العدد	البند
89.7%	1092	نعم
10.3%	125	لا

B7 72.7% من أفراد الشعب الفلسطيني يعتبرون الوساطة وسيلة للحصول على خدمة عامة، في حين أن 27.3% لا يعتقدون ذلك. كما يتضح في الجدول أدناه:

النسبة المئوية	العدد	البند
72.7%	885	نعم
27.3%	332	لا

C7 أما عن أسباب اللجوء للواسطة، فقد توزعت النسب على النحو الآتي:

النسبة المئوية	أسباب اللجوء للواسطة
14.1%	الحصول على الخدمة بدون اتباع الإجراءات البيروقراطية
13.6%	خوفاً أن يأخذها شخص آخر غير مستحق لها بسبب الفساد
31.5%	الواسطة هي مساعدة تقدم للمواطن المحتاج لها
9.2%	كسب ولاء المواطنين للحزب السياسي أو المسؤول
19.5%	تردي الأوضاع الاقتصادية ومحدودية الفرص
12.0%	عدم الثقة بنزاهة مقدمي الخدمات

دور الإعلام في مكافحة الفساد

A8 44.0% من أفراد العينة المختارة يعتقدون أن وسائل الإعلام قد قامت بدورها في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت في العام 2013، في حين أن 56.0% لا يعتقدون ذلك. كما يتضح في الجدول أدناه:

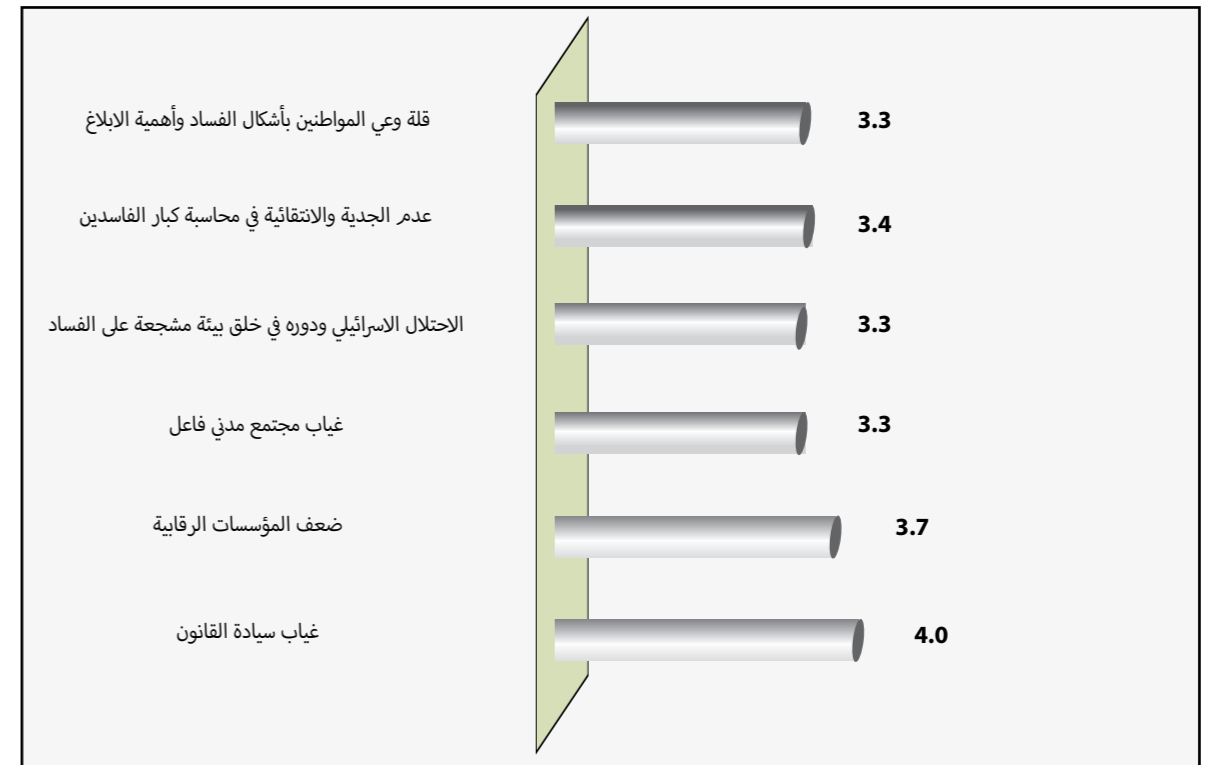
النسبة المئوية	العدد	البند
44.0%	536	نعم
56.0%	681	لا

B5 54.9% من الشعب الفلسطيني يعتقدون بوجود فساد في النيابة العامة، في حين أن 28.6% لا يعتقدون ذلك، و16.5% قد أجابوا بـ"لا أعرف". كما نلاحظ في الجدول أدناه:

النسبة المئوية	العدد	البند
54.9%	668	نعم
28.6%	348	لا
16.5%	201	لا أعرف

أسباب إنتشار الفساد

A6 وفي الحديث عن الأسباب التي ساهمت في إنتشار الفساد في فلسطين، فقد كانت المتوسطات الحسابية على النحو التالي:



أما النسب الإحصائية فقد توزعت على الشكل الآتي:

البند	1	2	3	4	5	6
غياب سيادة القانون	10.1	14.7	13.9	13.1	19.3	28.9
ضعف المؤسسات الرقابية	10.8	16.2	16.4	19.2	22.5	14.9
غياب مجتمع مدني فاعل	16.9	17.9	19.4	20.4	11.8	13.6
الاحتلال الاسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد	18.7	18.6	19.0	14.7	14.0	15.0
عدم الجدية والانتقائية في محاسبة كبار الفاسدين	18.2	20.2	14.5	15.4	18.1	13.6
قلة وعي المواطنين بأشكال الفساد وأهمية الإبلاغ	25.1	12.4	16.8	17.3	14.3	14.1

الإبلاغ عن الفساد

A10 30.4% من أفراد العينة المختارة لن يقوموا بالإبلاغ عن الفساد لو كانوا شهوداً عليه، و69.6% سيقومون بالإبلاغ. في حين أن 68.4% منهم سيقومون بالإبلاغ عن الفساد لو كانوا ضحية لارتكاب الفساد، و31.6% لن يقوموا بذلك. كما نلاحظ في الجدول أدناه:

النسبة المئوية	العدد	البند
69.6%	847	نعم
30.4%	370	لا

النسبة المئوية	العدد	البند
68.4%	832	نعم
31.6%	385	لا

B10 27.1% من الشعب الفلسطيني يعتقدون أن الإبلاغ عن الفساد حقٌّ لهم، و67.8% يعتقدون أنه واجب عليهم، فيعتقد 5.1% أنه وشاية لا يجب ممارستها. كما يبين الجدول أدناه:

النسبة المئوية	العدد	البند
27.1%	330	حق لك
67.8%	825	واجب عليك
5.1%	62	وشاية لا يجب ممارستها

C10 17.9% من أفراد العينة المختارة يعتقدون أن العقوبات التي تُطبَّق على مُرتكبي جرائم الفساد رادعة، و70.4% يعتقدون أنها غير رادعة، و11.7% قد أجابوا بـ"لا أعرف". كما نلاحظ في الجدول أدناه:

النسبة المئوية	العدد	البند
17.9%	218	رادعة
70.4%	857	غير رادعة
11.7%	142	لا أعرف

B8 وفي الحديث عن الأسباب التي تحول دون دور فعّال للإعلام في كشف قضايا الفساد، فقد توزّعت النسب على النحو الآتي:

النسبة المئوية	الأسباب التي تحول دون دور فعّال للإعلام في كشف قضايا الفساد
11.3%	عدم الحصول على المعلومات
23.4%	عدم توفر الإرادة لدى أصحاب ورؤساء تحرير الوسائل الإعلامية
24.9%	الخوف من الملاحقة القانونية
25.6%	عدم وجود حماية قانونية ومهنية
14.8%	عدم استقلالية وسائل الإعلام

تغيير مستوى الفساد

A9 52.4% من الشعب الفلسطيني يعتقدون أن مستوى الفساد عام 2013 قد زاد، و18.2% يعتقدون أنه إنخفض، في حين يرى 26.5% أنه لم يتغير، و2.9% قد أجابوا بـ"لا أعرف". كما يتضح في الجدول أدناه:

النسبة المئوية	العدد	البند
52.4%	638	نعم، ازداد
18.2%	222	نعم، انخفض
26.5%	322	لم يتغير
2.9%	35	لا أعرف

B9 12.4% من أفراد العينة يرون أن مستوى الفساد سيقبل عام 2014، و56.3% يعتقدون أنه سيزيد، في حين أجاب 21.9% أنه سيبقى كما هو، و9.4% قد أجابوا بـ"لا أعرف". كما نلاحظ في الجدول أدناه:

النسبة المئوية	العدد	البند
12.4%	151	سيقل
56.3%	685	سيزداد
21.9%	266	سيبقى كما هو
9.4%	115	لا أعرف

عدم الإبلاغ عن الفساد

A11 في الحديث عن الأسباب التي تقف حائلاً أمام التبليغ عن الفساد، فقد كانت المتوسطات الحسابية على النحو الآتي:

النسبة المئوية	الأسباب التي تقف حائلاً أمام التبليغ عن الفساد
3.6	عدم معرفة الجهة المخولة باستقبال شكاوى الفساد
3.8	عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين
3.5	عدم القناعة بجدوى التبليغ لأنه لن تتخذ الإجراءات بحق الفاسدين
3.7	الخوف من التعرض للمضايقة أو الانتقام
3.2	عدم القدرة على إثبات حالة الفساد
3.1	القناعة بأن الإبلاغ عن الفاسدين شكل من أشكال الوشاية

أما النسب الإحصائية فقد توزعت على الشكل الآتي:

البنء	1	2	3	4	5	6
عدم معرفة الجهة المخولة باستقبال شكاوى الفساد	14.5	18.3	16.1	13.6	16.1	21.4
عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين	11.5	14.6	13.8	18.1	22.2	19.8
عدم القناعة بجدوى التبليغ لأنه لن تتخذ الإجراءات بحق الفاسدين	12.7	17.4	20.1	18.1	16.1	15.6
الخوف من التعرض للمضايقة أو الانتقام	12.1	17.8	14.9	19.0	18.6	17.6
عدم القدرة على إثبات حالة الفساد	18.7	18.7	19.7	16.6	14.8	11.5
القناعة بأن الإبلاغ عن الفاسدين شكل من أشكال الوشاية	30.6	13.0	15.4	14.7	12.2	14.1

الجرائم الاقتصادية

A12 22.2% من أفراد العينة المُستطلعة يرون أن مُلاحقة مُرتكبي الجرائم الاقتصادية فعّالة، و39.2% يعتقدون أنها فعّالة إلى حدٍ ما، و38.6% أنها غير فعّالة. كما نلاحظ في الجدول أدناه:

النسبة المئوية	العدد	البنء
22.2%	270	فعّالة
39.2%	477	فعّالة إلى حد ما
38.6%	470	غير فعّال

B12 يرى 26.4% من أفراد العينة الذي يعتقدون أن ملاحقة مرتكبي الجرائم الاقتصادية غير فعّالة أن السبب يعود لعدم وجود محاسبة لمرتكبي الجرائم، و40.2% نتيجةً لاستخدام الوساطة والمحسوبة والمُحابة لغض النظر عن الجرائم، و23.0% لأن قانون العقوبات لا يوفر عقوبات رادعة، و10.4% نتيجةً لضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم. كما نلاحظ في الجدول أدناه:

النسبة المئوية	العدد	البنء
26.4%	124	لا توجد محاسبة لمرتكبي هذه الجرائم
40.2%	189	استخدام الوساطة والمحسوبة والمُحابة لغض النظر عن الجرائم
23.0%	108	قانون العقوبات لا يوفر عقوبات رادعة
10.4%	49	ضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم

C12 62.9% من الشعب الفلسطيني يرون أن الغش والتحايل والتضليل في الدواء أو الغذاء الذي يمارسه البعض من القطاع الخاص جريمة فساد يجب أن يعاقب مرتكبيها بالسجن، و27.2% يعتقدون أنها مخالفة عاجلة للإجراءات والشروط الصحية تُعاقب بالإجراءات الإدارية، في حين يرى 9.9% أنها جُنحة بسيطة تُعاقب بالغرامة. كما يبين الجدول أدناه:

النسبة المئوية	العدد	البنء
62.9%	766	جريمة فساد يجب أن يعاقب مرتكبيها بالسجن
27.2%	331	مخالفة عاجلة للإجراءات والشروط الصحية تُعاقب بالإجراءات الإدارية
9.9%	120	جُنحة بسيطة تُعاقب بالغرامة

الجزء الثالث - فرضيات الدراسة

تُشير النتائج في الجدول السابق إلى عَدَم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حيثُ أن الدلالة الإحصائية = $0.101 > 0.05$ وبالتالي تَمَّ قبول هذه الفرضية. والعبرة خلف هذه الفرضية هو معرفة إذا كانت الفروق في الآراء بين الأفراد بمستوى تعليمي مختلف لديها تأثير فعلي على آرائهم حول درجة الفساد، ولكن النتائج أشارت أنه لا يوجد أي تأثير لمتغير التحصيل العلمي على آراء العينة المستطلعة بخصوص درجة الفساد.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى = 0.05 على درجة الفساد تعزى لمتغير الدخل.

للتحقق من صحة الفرضية إستخدَمنا مُربّع كاي (x2) للفروق في درجة الفساد تعزى لمتغير الدخل، وذلك كما هو موضح في الجدول أدناه:

الدخل	فساد صغير	فساد كبير	المجموع
أقل من 600 شاقِل	4.4%	9.9%	14.3%
601 - 1200 شاقِل	5.6%	12.6%	18.2%
1201 - 1800 شاقِل	3.0%	9.4%	12.4%
1801 - 2400 شاقِل	6.6%	14.9%	21.4%
2401 - 3000 شاقِل	8.3%	13.3%	21.6%
3001 - 3600 شاقِل	1.6%	1.9%	3.5%
3601 - 4200 شاقِل	2.2%	2.3%	4.5%
4201 - 4800 شاقِل	0.6%	1.0%	1.6%
أكثر من 4800 شاقِل	1.2%	1.4%	2.5%
المجموع	33.4%	66.6%	100.0%

مربع كاي = 21.092

الدلالة الإحصائية = 0.007

تُشير النتائج في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية حيثُ أن الدلالة الإحصائية = $0.007 < 0.05$ وبالتالي تَمَّ رفض هذه الفرضية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية وقد كانت الفروق على النحو المبين في الجدول أعلاه. والعبرة خلف هذه الفرضية هو معرفة إذا كانت الفروق في الآراء بين الأفراد بدخل مختلف لديها تأثير فعلي على آرائهم حول درجة الفساد، وقد أشارت النتائج أنه يوجد تأثير لمتغير الدخل على آراء العينة المستطلعة بخصوص درجة الفساد.

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى = 0.05 على درجة الفساد تعزى لمتغير الجنس.

للتحقق من صحة الفرضية إستخدَمنا مُربّع كاي (x2) للفروق في درجة الفساد تعزى لمتغير الجنس، وذلك كما هو موضح في الجدول أدناه:

*يُستخدَم إختيار مُربّع كاي لإحساب دلالة الفروق في التكرارات أو البيانات العَدَدية مثل النسب المئوية بين مُتغيرين على الأقل (تابع ومُستقل) بِشَرط أن يكون مُتغيري الدراسة مُنفصلين (إسميين).

الجنس	فساد صغير	فساد كبير	المجموع
ذكر	17.1%	33.3%	50.4%
أنثى	16.4%	33.3%	49.6%
المجموع	33.4%	66.6%	100.0%

مربع كاي = 132

الدلالة الإحصائية = 0.716

تُشير النتائج في الجدول السابق إلى عَدَم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حيثُ أن الدلالة الإحصائية = $0.716 > 0.05$ وبالتالي تَمَّ قبول هذه الفرضية الصفرية. والعبرة خلف هذه الفرضية هو معرفة إذا كانت الفروق في الآراء بين الذكور والإناث لديها تأثير فعلي على آرائهم حول درجة الفساد، ولكن النتائج أشارت أنه لا يوجد أي تأثير لمتغير الجنس على آراء العينة المستطلعة بخصوص درجة الفساد.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى = 0.05 على درجة الفساد تعزى لمتغير التحصيل العلمي.

للتحقق من صحة الفرضية إستخدَمنا مُربّع كاي (x2) للفروق في درجة الفساد تعزى لمتغير التحصيل العلمي، وذلك كما هو موضح في الجدول أدناه:

*يُستخدَم إختيار مُربّع كاي لإحساب دلالة الفروق في التكرارات أو البيانات العَدَدية مثل النسب المئوية بين مُتغيرين على الأقل (تابع ومُستقل) بِشَرط أن يكون مُتغيري الدراسة مُنفصلين (إسميين).

هل تعتقد أن الفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية؟

التحصيل العلمي	فساد صغير	فساد كبير	المجموع
أمي (لا أقرأ ولا أكتب)	1.1%	2.2%	3.3%
المرحلة الابتدائية (1 - 8 سنوات)	6.2%	12.2%	18.5%
مرحلة ثانوية جزئية (9 - 12 سنة)	16.8%	28.5%	45.3%
ما بعد المرحلة الثانوية (تعليم عالي بما في ذلك التعليم الجامعي)	9.3%	23.4%	32.7%
ارفض الإجابة	0.1%	0.2%	0.2%
المجموع	33.4%	66.6%	100.0%

مربع كاي = 7.763

الدلالة الإحصائية = 0.101

اسم الباحث: _____ رمز المركز: _____

تاريخ إجراء المقابلة: _____

اسمي _____ من المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي الذي يديره الدكتور نبيل كوكالي. إننا نقوم بالتعاون مع مؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان" باستطلاع رأي الجمهور بقضايا الفساد في الأراضي ونرحب بسماع رأيك. إننا نتعهد بأن نحافظ على سرية المعلومات التي ستدلي بها حيث ستستخدم لأغراض إحصائية فقط.

تُعَيء الإستمارات للأفراد الذين أعمارهم 18 عاماً فما فوق

ملاحظة لكل الباحثين: يجب أن تكون الإجابة واضحة ودقيقة وعلى جميع الأسئلة، وفي حالة عدم الإلتزام بتعبئة الإستمارة كاملةً وبدقة، فإن الإستمارة تُلغى وكأنها لم تكن. والرجاء الإلتزام بكل الملاحظات المذكورة. مع الشكر الجزيل

يجب تعبأت الجداول التالية من قِبَل الباحث (إجباري)

1	إسم المركز "التجمع"
2	رمز المركز
3	إسم البنائة لبداية اختيار العينة (كما هو في إحصائيات دائرة الانتخابات المركزية)
4	إسم المدينة / القرية / المخيم
5	يقع البيت بجانب (الأجابة بالتفصيل)

جدول الاختيار 18 عاماً فأكثر ابتداءً بالأكثر سنناً فأكثر

يجب تسجيل تاريخ ميلاد العائلة جميعاً التي أعمارهم 18 عاماً وما فوق

الرقم	تاريخ الميلاد		المختار (إسمه الأول إجباري)
	اليوم	الشهر	
1			
2			
3			
4			
5			
6			
7			
8			
9			
10			

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha = 0.05$ على درجة الفساد تعزى لمتغير المحافظة.

للتحقق من صحة الفرضية إستخدماً مَرَبَع كاي (χ^2) للفروق في درجة الفساد تعزى لمتغير المحافظة، وذلك كما هو موضح في الجدول أدناه:

المحافظة	فساد صغير	فساد كبير	مجموع
جنين	4.3%	3.0%	7.2%
نابلس	2.8%	5.8%	8.6%
رام الله	1.2%	6.6%	7.8%
بيت لحم	0.7%	4.3%	5.0%
القدس	5.4%	4.7%	10.1%
الخليل	3.5%	11.9%	15.4%
أريحا	0.0%	0.3%	0.3%
طولكرم	1.6%	2.5%	4.1%
طوباس	0.9%	0.6%	1.5%
قلقيلية	0.1%	0.4%	0.5%
سلفيت	0.2%	0.1%	0.3%
غزة المدينة	3.9%	10.6%	14.5%
شمال غزة	2.4%	4.6%	7.0%
دير البلح	1.0%	4.6%	5.6%
خان يونس	4.3%	3.0%	7.3%
رفح	1.0%	3.6%	4.6%
المجموع	33.4%	66.6%	0.0%

مربع كاي = 133.9

الدلالة الإحصائية = 0.000

تُشير النتائج في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية حيث أن الدلالة الإحصائية $= 0.000 < 0.05$ وبالتالي تم رفض هذه الفرضية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية وقد كانت الفروق على النحو المبين في الجدول أعلاه. والعبرة خلف هذه الفرضية هو معرفة إذا كانت الفروق في الآراء بين الأفراد في محافظات مختلفة لديها تأثير فعلي على آرائهم حول درجة الفساد، وقد أشارت النتائج أنه يوجد تأثير للموقع الجغرافي للمستطلع (المحافظة) على آرائه بخصوص درجة الفساد.

			11
			12
			13
			14
			15
			16
			17
			18
			19

1) "هيئة مكافحة الفساد" قانون مكافحة الفساد الفلسطيني الصادر في العام 3101 كلف هيئة مكافحة الفساد استلام ومتابعة أية بلاغات عن الفساد.

A1 - هل تعتقد/ أن المواطنين يقومون عادة بإبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد؟
1. نعم 2. لا 3. لا أعرف

B1 - هل تعتقد/ين بأن أطرافاً من خارج الهيئة تؤثر أو تتدخل باستقلالية الهيئة وقراراتها؟
1. نعم 2. لا 3. لا أعرف

C1 - في حال كانت الإجابة نعم، رتب من وجهة نظرك الجهات التالية من حيث مستوى تدخلها في عمل الهيئة من الأكثر تدخلا إلى الأقل (بحيث يُعطى الرقم 6 للجهة الأكثر تدخلا والرقم 1 للجهة الأقل تدخلا).

الترتيب	البند
	1. أعضاء المجلس التشريعي
	2. مكتب الرئيس
	3. رئاسة الوزراء والوزراء
	4. قادة الأحزاب
	5. المحافظون وؤساء البلديات
	6. الأجهزة الأمنية

2) ينتشر الفساد في أوساط كبار المسؤولين أو يكون منتشر لدى صغار الموظفين.

A2 - هل تعتقد أن الفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية؟
1. فساد كبير 2. فساد صغير

B2 - رتب/ي حسب رأيك القطاعات التالية (بحيث يُعطى الرقم 3 للجهة الأكثر تعرضا للفساد والرقم 1 للجهة الأقل تعرضا للفساد).

الترتيب	البند
	1. القطاع العام
	2. القطاع الخاص
	3. القطاع الأهلي

C2 - رتب/ي حسب رأيك المؤسسات العامة التالية (بحيث يُعطى الرقم 6 للجهة الأكثر تعرضا للفساد والرقم 1 للجهة الأقل تعرضا للفساد).

الترتيب	البند
	1. المحاكم
	2. الوزارات
	3. الأجهزة الأمنية
	4. النيابة العامة
	5. مؤسسة الرئاسة
	6. المجلس التشريعي

D2 - رتب/ي الوزارات أو السلطات (الهيئات) التالية (بحيث يُعطى الرقم 6 للجهة الأكثر تعرضا للفساد والرقم 1 للجهة الأقل تدخلا)

الترتيب	البند
	1. وزارة الصحة
	2. وزارة النقل والمواصلات
	3. وزارة المالية
	4. سلطة المياه
	5. وزارة التربية والتعليم
	6. سلطة الطاقة

3) أشكال الفساد في فلسطين.

A3 - رتب/ي حسب رأيك الأشكال التالية للفساد من الأكثر انتشارا إلى الأقل انتشارا في القطاع الحكومي (بحيث يُعطى الرقم 6 للشكل الأكثر انتشارا والرقم 1 للأقل انتشارا).

الترتيب	البند
	1. الوساطة والمحسوبية والمحابة في تقديم الخدمات
	2. الوساطة والمحسوبية والمحابة في التعيينات والترقيات
	3. تبيد الأموال العامة
	4. استخدام المصادر والممتلكات العامة لأغراض شخصية (مثل مركبة حكومية، تلفون حكومي...الخ)
	5. التكسب من الوظيفة العامة (مثل الحصول على رخص ووكالات أو اراض حكومية بدون وجه حق)
	6. الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة بدون وجه حق

4) الفساد في الخدمات العامة.

A4 - رتب/ي، حسب رأيك، ما هي الخدمات التي كانت أكثر مجالاً للفساد خلال العام 2013 بناء على تجربة شخصية (بحيث يُعطى الرقم 5 للشكل الأكثر انتشاراً والرقم 1 للاقل انتشاراً)

الترتيب	البند
	1. الخدمات الصحية
	2. توزيع المساعدات الاجتماعية العينية والمالية
	3. الجمارك والضريبة
	4. الخدمات العامة (المياه، الكهرباء، الاتصالات)
	5. المعاملات المدنية (الجوازات، الهويات، طلبات لم الشمل... الخ)

5) السلطة القضائية.

A5 - هل تعتقد بوجود فساد في الجهاز القضائي؟
1. نعم 2. لا 3. لا أعرف

B5 - هل تعتقد/ين بوجود فساد في النيابة العامة؟
1. نعم 2. لا 3. لا أعرف

6) اسباب انتشار الفساد.

A6 - الرجاء ترتيب الاسباب التالية حسب الأهمية والتي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين (بحيث يُعطى الرقم 6 للشكل الأكثر انتشاراً والرقم 1 للاقل انتشاراً)

الترتيب	البند
	1. غياب سيادة القانون
	2. ضعف المؤسسات الرقابية
	3. غياب مجتمع مدني فاعل
	4. الاحتلال الاسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد
	5. عدم الجدية والانتقائية في محاسبة كبار الفاسدين
	6. قلة وعي المواطنين بأشكال الفساد وأهمية الإبلاغ
	7. الوساطة في الحصول على الخدمات.

A7 - هل طلبت/ي خلال العام واسطة أي طرف لمساعدتك في الحصول على خدمة من الخدمات المذكورة أعلاه؟
1. نعم 2. لا

B7 - هل تعتبر/ين أن الوساطة تساعدك للحصول على الخدمة العامة؟
1. نعم 2. لا

B3 - رتب/ي حسب رأيك الاشكال التالية للفساد من الاكثر انتشارا الى الاقل انتشارا في القطاع الاهلي (بحيث يُعطى الرقم 5 للشكل الاكثر انتشارا والرقم 1 للاقل انتشارا) "المؤسسات الأهلية (NGO's)"

الترتيب

1. الوساطة، المحسوبة والمحابة في تقديم الخدمات

2. الوساطة، المحسوبة والمحابة في التوظيف

3. الوساطة والمحسوبة والمحابة في العطاءات والتعاقد مع الموردين

4. استخدام موارد وممتلكات المؤسسة لاغراض شخصية او انتخابية (مثل سيارة، تلفون المؤسسة، العاملين في المؤسسة أو أية موارد لدى المنظمة الأهلية...الخ)

5. الرشوة

C3- رتب/ي حسب رأيك، الاشكال التالية للفساد من الاكثر انتشارا الى الاقل انتشارا في القطاع الخاص (بحيث يُعطى الرقم 5 للشكل الاكثر انتشارا والرقم 1 للاقل انتشارا)

البند

الترتيب

1. الوساطة، المحسوبة والمحابة في تقديم الخدمات

2. الوساطة، المحسوبة والمحابة في التعيينات للوظائف

3. تخصيص مكافآت كبيرة لاعضاء مجلس الادارة

4. استخدام موارد الشركة لاغراض شخصية (مثل سيارة الشركة، تلفون...الخ)

5. دفع الرشوة للمتنفذين في القطاع العام (للحصول على رخص واذونات أو عطاءات بدون وجه حق أو التهرب الضريبي)

C7- ما هي الاسباب وراء طلبك للواسطة؟

1. الحصول على الخدمة بدون اتباع الإجراءات البيروقراطية.
3. الواسطة هي مساعدة تقدم للمواطن المحتاج لها.
5. تردي الأوضاع الاقتصادية ومحدودية الفرص.
2. خوفاً أن يأخذها شخص آخر غير مستحق لها بسبب الفساد.
4. كسب ولاء المواطنين للحزب السياسي أو المسؤول.
6. عدم الثقة بنزاهة مقدمي الخدمات.

(8) دور الاعلام في مكافحة الفساد.

A8 - هل تعتقد/ين أن وسائل الاعلام الفلسطينية قامت بدورها في الكشف وتسليل الضوء على قضايا فساد حدثت في العام 2013؟

1. نعم

2. لا

B8 - ما هي الأسباب التي تحول دون دور فعال للإعلام في كشف قضايا الفساد؟

1. عدم الحصول على المعلومات.
3. الخوف من الملاحقة القانونية.
5. عدم استقلالية وسائل الاعلام.
2. عدم توفر الارادة لدى أصحاب ورؤساء تحرير الوسائل الاعلامية.
4. عدم وجود حماية قانونية ومهنية.

(9) تغيير مستوى الفساد.

A9 - باعتقادك هل حصل تغيير على مستوى انتشار الفساد خلال العام 2013؟

1. نعم، ازداد
2. نعم، انخفض
3. لم يتغير
4. لا أعرف

B9 - هل تعتقد/ين أن مستوى الفساد خلال العام 2014؟

1. سيقل
2. سيزداد
3. سيبقى كما هو
4. لا أعرف

(10) الإبلاغ عن الفساد.

A10 - لو حصل وتعرضت/ي لحالة فساد فهل ستقوم/ين بالإبلاغ عنها فيما لو كنت:

1. شاهد/ة على فعل فساد: 1. نعم
2. ضحية لارتكاب فعل فساد: 1. نعم
2. لا
2. لا

B10 - هل تعتقد/ين أن الإبلاغ عن فساد؟

1. حق لك
2. واجب عليك
3. وشاية لا يجب ممارستها

C10 - هل تعتقد/ين أن العقوبات التي تطبق على مرتكبي جرائم الفساد؟

1. رادعة
2. غير رادعة
3. لا أعرف

(11) عدم الإبلاغ عن الفساد.

A11 - كثير من الاسباب قد تقف حائلاً أمام التبليغ عن الفساد (الرجاء ترتيبها بحيث يُعطى الرقم 6 للشكل الأكثر انتشاراً والرقم 1 للاقل انتشاراً)

الترتيب	البند
1.	عدم معرفة الجهة المخولة باستقبال شكاوى الفساد
2.	عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين
3.	عدم القناعة بجدوى التبليغ لأنه لن تتخذ الاجراءات بحق الفاسدين
4.	الخوف من التعرض للمضايقة او الانتقام
5.	عدم القدرة على اثبات حالة الفساد
6.	القناعة بأن الإبلاغ عن الفاسدين شكل من اشكال الوشاية

(12) الجرائم الاقتصادية.

ظهرت حالات جرائم اقتصادية عديدة تعلقت بالأدوية والأغذية الفاسدة خلال الأعوام الماضية.

A12 - هل تعتقد/ين أن الملاحقة لمرتكبيها؟

1. فعالة
2. فعالة إلى حد ما
3. غير فعال

B12 - إذا كانت الملاحقة غير فعالة فبرأيك ما هي الأسباب:

1. لا توجد محاسبة لمرتكبي هذه الجرائم.
2. استخدام الواسطة والمحسوبية والمحابة لغض النظر عن الجرائم.
3. قانون العقوبات لا يوفر عقوبات رادعة.
4. ضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم.

C12 - هل تعتقد/ين أن الغش والتحايل والتضليل في الدواء أو الغذاء الذي يمارسه البعض من القطاع الخاص

1. جريمة فساد يجب أن يعاقب مرتكبيها بالسجن.
2. مخالفة عاجلة للاجراءات والشروط الصحية تعاقب بالاجراءات الادارية.
3. جنحة بسيطة تعاقب بالغرامة.

أسئلة ديمغرافية:

(1) هل تسكن في الريف أم في المدينة. أم في مخيم؟ (اقرأ بصوت عالٍ وسجّل إجابة واحدة فقط)

1. مدينة
2. قرية
3. مخيم

(2) المحافظة

1.	جنين	2.	نابلس	3.	رام الله	4.	بيت لحم
5.	القدس	6.	الخليل	7.	أريحا	8.	طولكرم
9.	طوباس	10.	قلقيلية	11.	سلفيت	12.	غزة المدينة
13.	شمال غزة	14.	دير البلح	15.	خان يونس	16.	رفح

2) The Governorate

1. Jenin	2. Nablus	3. Ramallah	4. Bethlehem
5. Jerusalem	6. Hebron	7. Jericho	8. Tulkarem
9. Tubas	10. Qalqilya	11. Salfit	12. Gaza City
13. North Gaza	14. Deir Al-Balah	15. Khan Younis	16. Rafah

3) Age: (to be completed by researchers)

Age:----- Date of Birth:-----

4) Sex (for the researcher: do not ask, record only)

1- Male 2-Female

5) Your level of education

1- Illiterate (I neither read nor write) 2- Basic education (1-8 years)
3-Partial secondary education (9-12 years) 4- Post secondary (higher education in
cluding university) 5- I refuse to answer (does not read)

7) What is your family status ?

1- Married 2- Single, never been married, 3-Divorced/widowed/separated
4-Not sure (does not read) 5- Refuses to answer (does not read)

Current average household income

Less than 600 NIS 2-601-1200 NIS 3- 1201-1800 NIS
4-1801-2400 NIS 5- 2401-3000 NIS 6- 3001-3600 NIS
3601-4200 NIS 8-4201-4800 NIS 9-Over 4800 NIS

13) Thank you. We are almost finished. Can you provide us with your telephone number so that we can contact you for another study? (Required field to be completed by researchers)

Record the telephone number:-----

Thank you for your cooperation.

Acknowledgment and Pledge

I confirm that I have filled this questionnaire personally with the respondent in accordance with the instructions issued by the Palestinian Center of Public Opinion and that all the information is correct and accurate as per the respondent's statements. I have reviewed the questionnaire and ensured that there are no errors. I am aware that if auditing proves any errors in implementation, the questionnaire will be annulled and its value and the cost of auditing, in addition to compensation for any resulting damage, shall be deducted. The value of the deduction shall be at the discretion of the management and in accordance with the extent of the error.

Please note that no questionnaire shall be accepted or money paid unless it is signed by the researcher.

Name of researcher:-----

Researcher's signature:-----

Supervisor's signature:-----

3) العمر: (تعباً من قبل الباحثين)

العمر: _____ سنة الميلاد: _____

4) الجنس (للباحث: لا تسأل. سجّل فقط): 1. ذكر 2. أنثى

5) تحصيلك العلمي:

1. أمي (لا أقرأ ولا أكتب) 2. المرحلة الابتدائية (1 - 8 سنوات) 3. مرحلة ثانوية جزئية (9 - 12 سنة)

4. ما بعد المرحلة الثانوية (تعليم عالي بما في ذلك التعليم الجامعي). 5. ارفض الإجابة (لا تقرأ)

7) ما هو وضعك العائلي؟

1. متزوج 2. أعزب ، لم يسبق له الزواج. 3. مطلق / أرمل / منفصل.

4. غير متأكد (لا تقرأ) 5. يرفض الإجابة (لا تقرأ)

8) معدّل دخل الأسرة الشهري في الوقت الحاضر:

1. أقلّ من 600 شاقّل 2. 601 - 1200 شاقّل 3. 1201 - 1800 شاقّل
4. 1801 - 2400 شاقّل 5. 2401 - 3000 شاقّل 6. 3001 - 3600 شاقّل
7. 3601 - 4200 شاقّل 8. 4201 - 4800 شاقّل 9. أكثر من 4800 شاقّل

13) شكراً لك. نحن أنهينا تقريباً. هل من الممكن تزويدنا برقم هاتفكم لتتمكّن بذلك من متابعة الإتصال بكم لدراسة أخرى؟ تعباً من قِبَل الباحثين (إجباري)
سجّل رقم الهاتف: _____

نشكركم على حسن تعاونكم

اقرار وتعهد

أني أؤكد بأنّي قد نفذت هذه الاستمارة شخصياً مع المجيب وفق التعليمات الصادرة عن المركز الفلسطيني لإستطلاع الرأي، ويأن كل المعلومات هي صحيحة وصادقة حسب ما أفادني بها المجيب وقد راجعت هذه الاستمارة وتأكّدت من خلوها من أي خلل. كما وأنني على علم مسبق بأنه في حال أظهر التدقيق أي خلل في التنفيذ، تلغى الاستمارة وتحسم قيمتها وتكاليف تدقيقها وتعويض العطل والضرر المترتب عنها ويترك تقدير قيمة الحسم للإدارة استنسابياً وفق أهمية الخطأ. علماً أنه لن تُقبل أية إستمارة ولن تُدفع قيمتها إذا لم تُكن موقعة من قِبَل الباحث.

إسم الباحث: _____ توقيع الباحث _____

The role of the media in combating corruption

8A) Do you believe that the Palestinian media has played a role in exposing and highlighting cases of corruption that occurred in 2013?

- 1-Yes 2-No

8B) What are the reasons that preclude an effective role by the media in exposing cases of corruption?

- 1-Lack of access to information
- 2-Unwillingness of chief editors and owners of media outlets
- 3-Fear of prosecution
- 4-Lack of legal and professional protection
- 5-Lack of independence of media outlets

Change in the level of corruption

9A) In your opinion, has there been a change in the level of corruption in 2013?

- 1-Yes, it increased 2-Yes, it decreased
- 3-It did not change 4-I don't know

9B) Do you believe that in 2014 the level of corruption will.....

- 1-Decrease 2-Increase
- 3-Stay the same 4- I don't know

Reporting of corruption

10A) Would you report it if you were:

- 1-Witness to an act of corruption 1-Yes 2-No

2-Victim of an act of corruption 1-Yes 2-No

10B) Do you believe that reporting corruption is:

- 1-Your right 2-Your duty
- 3-Informing on someone and unacceptable practice

10 C) Do you believe that the penalties imposed on perpetrators of corruption are:

- 1-Deterrent 2-Not a deterrent 3-I don't know

Failure to report corruption

11A) Many reasons preclude the reporting of corruption (please rate them with number 6 given to the most common reason and number 1 to the least common reason).

Item	Rank
1- Lack of awareness of where to submit complaints about corruption	
2-Lack of sufficient protection to members of the public reporting corruption	
3-Lack of faith in the usefulness of reporting due to low expectations that steps will be taken against the perpetrators	
4-Fear of harassment or retribution	
5-Inability to prove corruption	
6-Belief that reporting corruption is a form of informing on someone	

12) Economic crimes

Several economic crimes related to food and drugs have occurred during recent years.

12A) Do you believe that prosecution of the perpetrators is:

- 1-Effective 2-Relatively effective 3-Ineffective

12B) If prosecution is ineffective, what are the reasons, in your opinion?

- The perpetrators of these crimes are not held accountable
- The use of favoritism and nepotism to overlook crimes
- The Penal Code does not provide deterrent penalties
- Poor public awareness of these crimes

12C) Do you believe that cheating, fraud and deception in food or drugs practiced by some in the private sector is:

- 1- A crime related to corruption whose perpetrators must be imprisoned.
- 2- A serious violation of health standards and procedures punishable by administrative measures.
- 3- A simple misdemeanor punishable by a fine.

Demographic questions in a village, city or a refugee camp. (Read out and record one response only).

- 1-City 2-Village 3- Refugee camp

3C) Rate the following forms of corruption in your opinion from the most common to the least common in the private sector (with number 5 given to the most common and number 1 to the least common).

Item	Rank
1-Favoritism and nepotism in service delivery	
2-Favoritism and nepotism in appointments	
3-Allocating large bonuses for Board members	
4-Use of the company's resources and property for personal purposes (such as the company car and telephone etc.).	
5-Bribery of influential figures in the public sector (to unlawfully obtain permits, licenses or tenders, or for tax evasion).	

Corruption in public services

4A) Rate the services that were most corrupt in 2013 in your opinion based on your own experience (with number 5 given to the most common and number 1 to the least common).

Item	Rank
1-Health services	
2-Distribution of in-kind and financial assistance	
3-Customs and taxes	
4-Public utilities (water, electricity, telecommunications)	
5-Civil transactions (passports, identity cards, reunion applications, etc.)	

Judicial Authority

5A) Do you believe that corruption exists in the judiciary?

1-Yes 2- No 3- I don't know

5B) Do you believe that corruption exists in the public prosecution?

1-Yes 2- No 3- I don't know

Reasons for the spread of corruption

A6- Please rate the following reasons that contribute to the spread of corruption in Palestine in order of importance (with number 6 given to the most common and number 1 to the least common).

Item	Rank
Absence of the rule of law	
Poor control within institutions	
Absence of an active civil society	
The Israeli occupation and its role in creating an environment conducive to corruption	
The lack of commitment and inconsistency in holding senior corrupt figures accountable	
Lack of public awareness of forms of corruption and the importance of reporting offenses	

Nepotism in access to services

7A) During the past year did you request a favor from any party to help you obtain access to any of the services referred to above?

1-Yes 2-No

7B) Do you believe that nepotism assists in obtaining access to a public service?

1-Yes 2-No

7C) What are the reasons for requesting a favor?

- 1-To obtain a service without following bureaucratic procedures
- 2- Worry that others who are ineligible would use corruption to obtain the service
- 3-Nepotism is assistance provided to members of the public who need it
- 4-To secure loyalty to a political party or official
- 5-The dire economic conditions and limited opportunities
- 6-Lack of confidence in the integrity of service providers

Does corruption take place to a greater extent among senior officials or among junior employees?

2A- Do you believe that corruption in Palestinian Authority (PA) institutions is:
Grand corruption 2- Petty corruption

2B- Rate the following sectors based on your opinion (with number 3 given to the party most exposed to corruption and number 1 to the party least exposed to corruption).

Item	Rank
1-Public sector	
2-Private sector	
3-Non-governmental sector	

2C) Rate the following public institutions based on your opinion (with number 6 given to the party most exposed to corruption and number 1 to the party least exposed to corruption).

Item	Rank
1.Courts	
2.Ministries	
3.Security Services	
4.Prosecution	
5.Presidency	
6.PLC	

2D) Rate the following ministries and authorities (with number 6 given to the party most susceptible to corruption and number 1 to the least susceptible).

Item	Rank
1-Ministry of Health	
2-Ministry of Transport	
3-Ministry of Finance	
4-Water Authority	
5-Ministry of Education	
6-Energy Authority	

Forms of corruption in Palestine

3A) Rate the following forms of corruption based on your opinion from the most common to the least common in the governmental sector (with number 6 given to the most common and number 1 to the least common).

Item	Rank
1-Favoritism and nepotism in service delivery	
2-Favoritism and nepotism in appointments and promotions	
3-Squandering of public funds	
4-Use of public resources and properties for personal purposes (such as government vehicle, telephone, etc.).	
5-Profiteering from public employment (such as unlawfully acquiring permits, licenses or government land)	
6-Bribery in return for delivering a public service or unlawfully receiving some benefit	

3B) Rate the following forms of corruption in your opinion from the most common to the least common in the non-governmental sector (with number 5 given to the most common and number 1 to the least common) (NGOs)

Item	Rank
1- Favoritism and nepotism in service delivery	
2-Favoritism and nepotism in appointments	
3-Favoritism and nepotism in contracts and tenders with vendors	
4-Use of the organization's resources and property for personal or electioneering purposes (such as the organization's cars and telephones, the staff or any other resources of the NGO).	
5- Bribery	



Name of Researcher: -----

Date of interview:-----

Center code: -----

My name is ----- from the Palestinian Center for Public Opinion, managed by Dr. Nabil Kokali. We, in cooperation with AMAN, are conducting a public opinion poll about corruption in the Territories and we wish to record your views. We pledge to maintain the confidentiality of the information you give, which will be used strictly for statistical purposes.

Questionnaires shall be filled for individuals aged 18 years and above.

Note to all researchers: the responses must be clear, accurate and cover all questions. If the questionnaire is not completed fully and accurately, the questionnaire will be cancelled and discarded. Please follow all instructions. Thank you.

The following tables must be filled by the researcher (required)

Name of the center (locality)	
Code of the center	
Name of the building where the sample starts (as per the Central Election Committee statistics)	
Name of city/village/refugee camp	
The house is close to (detailed response)	

**Selection table of respondents 18 years and above starting with the oldest.
The dates of birth of all family members aged 18 years and above must be recorded.**

Number	Date of Birth		The selected person (First name required)
	Day	Month	
1			
2			
3			
4			
5			
6			
7			
8			

9			
10			
11			
12			
13			
14			
15			
16			
17			
18			
19			

The Anti-Corruption Commission: The Palestinian Anti Corruption Law of 2012 designated the Anti Corruption Commission (ACC) to receive and investigate any reports of corruption.

1A- Do you believe that members of the public usually report any suspected cases of corruption to the ACC?

1. Yes 2. No 3. I don't know

1B- Do you believe that parties from outside the ACC influence or intervene in the independence and decisions of the ACC?

1. Yes 2. No 3. I don't know

1C- If yes, rate the following parties according to your opinion of their level of interference in ACC work from the highest to the lowest (with 6 given to the party with the most interference and 1 to the party with the least interference).

Item	Rank
Palestinian Legislative Council (PLC)	
President's Office	
Prime Minister's office and ministers	
Party leaders	
Governors and mayors	
Security services	

The findings in the table above indicate the absence of statistically significant differences since the **statistical significance= 0.101>0.05**. Consequently, the hypothesis was accepted. The importance of this hypothesis is to ascertain whether the opinions of individuals with different levels of education have a real impact on their opinions about the level of corruption. The findings indicate that the level of education variable has no impact on the opinions of respondents in the sample about the level of corruption.

Third hypothesis: There are no statistically significant differences at $\alpha=0.05$ on the level of corruption ascribed to the variable of income.

To verify this hypothesis, we used a **chi-squared test (X2)** for differences in the level of corruption attributed to the income variable, as per the table below:

Income	Petty corruption	Grand corruption	Total
Less than 600NIS	4.4%	9.9%	14.3%
601-1200 NIS	5.6%	12.6%	18.2%
1201-1800 NIS	3.0%	9.4%	12.4%
1801-2400 NIS	6.6%	14.9%	21.4%
2401-3000 NIS	8.3%	13.3%	21.6%
3001-3600 NIS	1.6%	1.9%	3.5%
3601-4200 NIS	2.2%	2.3%	4.5%
4201-4800 NIS	0.6%	1.0%	1.6%
Over 4800 NIS	1.2%	1.4%	2.5%
Total	33.4%	66.6%	100.0%

Statistical significance= 0.007

Chi-squared = 21.092

The findings in the table above indicate the presence of statistically significant differences, since the **statistical significance= 0.007<0.05**. Consequently, the hypothesis was rejected and the alternative hypothesis that assumes the presence of statistically significant differences was accepted. Differences were as per the table above. The importance of this hypothesis is to ascertain whether the opinions of individuals with different incomes have a real impact on their opinions about the level of corruption. The findings indicate that the income variable did have an impact on the opinions of the respondents in the sample about the level of corruption.

Fourth hypothesis: There are no statistically significant differences at $\alpha=0.05$ on the level of corruption ascribed to the variable by governorate.

To verify this hypothesis, we used a **chi-squared test (X2)** for differences in the level of corruption attributed to the governorate variable, as per the table below:

Do you believe that corruption in PNA institutions is:

Governorate	Petty corruption	Grand corruption	Total
Jenin	4.3%	3.0%	7.2%
Nablus	2.8%	5.8%	8.6%
Ramallah	1.2%	6.6%	7.8%
Bethlehem	0.7%	4.3%	5.0%
Jerusalem	5.4%	4.7%	10.1%
Hebron	3.5%	11.9%	15.4%
Jericho	0.0%	0.3%	0.3%
Tulkarem	1.6%	2.5%	4.1%
Tubas	0.9%	0.6%	1.5%
Qalqilya	0.1%	0.4%	0.5%
Salfit	0.2%	0.1%	0.3%
Gaza City	3.9%	10.6%	14.5%
North Gaza	2.4%	4.6%	7.0%
Deir Al-Balah	1.0%	4.6%	5.6%
Khan Younis	4.3%	3.0%	7.3%
Rafah	1.0%	3.6%	4.6%
Total	33.4%	66.6%	0.0%

Statistical significance= 0.000

Chi-squared = 133.9

The findings in the table above indicate the presence of statistically significant differences, since the **statistical significance= 0.000<0.05**. Consequently, the hypothesis was rejected and the alternative hypothesis that assumes the presence of statistically significant differences was accepted. Differences were as per the table above. The importance of this hypothesis is to ascertain whether the opinions of individuals in different governorates have a real impact on their opinions about the level of corruption. The findings indicate that the geographic location (governorate) of the respondent surveyed does exert an impact on his opinions about the level of corruption.

Section Three: Hypotheses of the study

Economic crimes

A12 22.2% of respondents believed that the prosecution of perpetrators of economic crimes is effective, while 39.2% believed it is relatively effective and 38.6% believed it is ineffective, as per the table below:

Item	Number	Percentage
Effective	270	22.2%
Relatively effective	477	39.2%
Ineffective	470	38.6%

B12 26.4% of respondents who believed that the prosecution of perpetrators of economic crimes is ineffective attribute this to the lack of accountability of these perpetrators, 40.2% to the use of nepotism to overlook crimes, 23.0% because the Penal Code does not provide deterrent penalties and 10.4% to the lack of public awareness of these crimes, as per the following table:

Item	Number	Percentage
Perpetrators of these crimes are not held accountable	124	26.4%
The use of nepotism to overlook crimes	189	40.2%
Penal Code does not provide deterrent penalties	108	23.0%
Poor public awareness of these crimes	49	10.4%

G12 62.9% of those surveyed believed that cheating, fraud and deception in food and drugs by private sector individuals is a corruption crime whose perpetrators must be imprisoned; 27.2% believed it is a serious violation of health standards and procedures that should be punished by administrative measures; and 9.9% perceived it as a simple misdemeanor that should be punished by a fine, as per the table below:

Item	Number	Percentage
Is a crime of corruption whose perpetrators must be imprisoned	766	62.9%
Serious violation of health standards and procedures punishable by administrative measures	331	27.2%
Simple misdemeanor punishable by a fine	120	9.9%

First hypothesis: There are no statistically significant differences at $\alpha=0.05$ on the level of corruption ascribed to the sex variable.

To verify this hypothesis, we used a **chi-squared test (X2)** for differences in the level of corruption attributed to the sex variable, as per the table below:

* A chi-squared test is used to calculate the significance of differences in frequencies or numeric data such as the percentages between at least two variables (dependent and independent), provided that the two variables are separate (nominal).

		Petty corruption	Grand corruption	Total
Sex	Male	17.1%	33.3%	50.4%
	Female	16.4%	33.3%	49.6%
Total		33.4%	66.6%	100.0%

Statistical significance= 0.716

Chi-squared = 132

In the table above, the findings indicate the absence of statistically significant differences since the statistical significance = 0.716 > 0.05. Consequently, this zero hypothesis was accepted. The importance of this hypothesis is to ascertain whether there are differences between the opinions of males and females that have a real impact on their opinions about the level of corruption. The findings indicate that there is no impact by the sex variable on the opinions of respondents in the sample about the level of corruption.

Second hypothesis: There are no statistically significant differences at $\alpha=0.05$ on the level of corruption ascribed to the education variable.

To verify this hypothesis, we used a **chi-squared test (X2)** for differences in the level of corruption attributed to the education variable, as per the table below:

* A chi-squared test is used to calculate the significance of differences in frequencies or numeric data such as the percentages between at least two variables (dependent and independent), provided that the two variables are separate (nominal).

Do you believe that corruption in PNA institutions is:

Level of education	Petty corruption	Grand corruption	Total
Illiterate (neither reads nor writes)	1.1%	2.2%	3.3%
Basic education (1-8 years)	6.2%	12.2%	18.5%
Partial secondary level (9-12 years)	16.8%	28.5%	45.3%
Post-secondary (higher education including university)	9.3%	23.4%	32.7%
Refused to answer	0.1%	0.2%	0.2%
Total	33.4%	66.6%	100.0%

Statistical significance= 0.101

Chi-squared = 7.763

B9 12.4% of respondents believed that the level of corruption would decrease in 2014, 56.3% believed it would increase, 21.9% believed it would stay the same and 9.4% did not know, as per the table below:

Item	Number	Percentage
It will decrease	151	12.4%
It will increase	685	56.3%
It will stay the same	266	21.9%
Don't know	115	9.4%

Reporting of corruption

A10 30.4% of respondents would not report corruption even if they witnessed it and 89.6% said they would report it; 68.4% said they would report it if they were victims of corruption and 31.6% said that they would not, as per the tables below:

Item	Number	Percentage
Yes	847	%69.6
No	370	%30.4

Item	Number	Percentage
Yes	832	%68.4
No	385	%31.6

B10 27.1% of the Palestinian public believed that reporting corruption is their right, 67.8% believed it is their duty and 5.1% believed that this is informing on someone and is unacceptable behavior, as per the table below:

Item	Number	Percentage
Your right	330	27.1%
Your duty	825	67.8%
Informing on someone and unacceptable behavior	62	5.1%

C10 17.9% of respondents believed that the penalties imposed on the perpetrators of corruption act as a deterrent, 70.4% believed that they are not a deterrent and 11.7% did not know, as per the table below:

Item	Number	Percentage
Deterrent	218	17.9%
Not deterrent	857	70.4%
Don't know	142	11.7%

Failure to report corruption

A11 The arithmetic mean of responses on the reasons that preclude the reporting of corruption was as follows:

Reasons that preclude the reporting of corruption	Percentage
Lack of awareness of where to submit complaints about corruption	3.6
Lack of sufficient protection to those reporting corruption	3.8
Lack of faith in reporting due to low expectations that measures will be taken against the perpetrators	3.5
Fear of harassment or retribution	3.7
Inability to prove corruption	3.2
Belief that reporting corruption is a form of informing on someone	3.1

Statistical ratios were distributed as follows:

Item	1	2	3	4	5	6
Lack of awareness of where to submit complaints about corruption	14.5	18.3	16.1	13.6	16.1	21.4
Lack of sufficient protection to those reporting corruption	11.5	14.6	13.8	18.1	22.2	19.8
Lack of faith in reporting due to low expectations that measures will be taken against the perpetrators	12.7	17.4	20.1	18.1	16.1	15.6
Fear of harassment or retribution	12.1	17.8	14.9	19.0	18.6	17.6
Inability to prove corruption	18.7	18.7	19.7	16.6	14.8	11.5
Belief that reporting corruption is a form of informing on someone	30.6	13.0	15.4	14.7	12.2	14.1

Nepotism in accessing services

A7 89.7% of respondents had requested a favor from a party to help them obtain a specific service, while 10.3% had not, as per the table below:

Item	Number	Percentage
Yes	1092	%89.7
No	125	%10.3

B7 72.7% of the Palestinian public considered nepotism to be a means to obtain a public service, while 27.3% did not, as per the table below:

Item	Number	Percentage
Yes	885	%72.7
No	332	%27.3

C7 The reasons for resorting to nepotism were distributed as follows:

Reasons for resorting to nepotism	Percentage
To obtain a service without following bureaucratic procedures	14.1%
Worry that others who are ineligible would use corruption to obtain the same service	13.6%
Nepotism is a form of assistance provided to people who need it	31.5%
Secure loyalty to a political party or an official	9.2%
The dire economic conditions and limited opportunities	19.5%
Lack of confidence in the integrity of service providers	12.0%

The role of the media in combating corruption

A8 44.0% of respondents believed that the media had fulfilled its role in exposing and highlighting cases of corruption cases in 2013, while 56.0% did not believe this to be true, as per the table below:

Item	Number	Percentage
Yes	536	%44.0
No	681	%56.0

B8 The reasons cited for the failure of the media to expose cases of corruption were distributed as follows:

Reasons that preclude an effective role by the media in exposing cases of corruption	Percentage
Lack of access to information	11.3%
Unwillingness of chief editors and owners of media outlets	23.4%
Fear of prosecution	24.9%
Lack of legal and professional protection	25.6%
Lack of independence of media outlets	14.8%

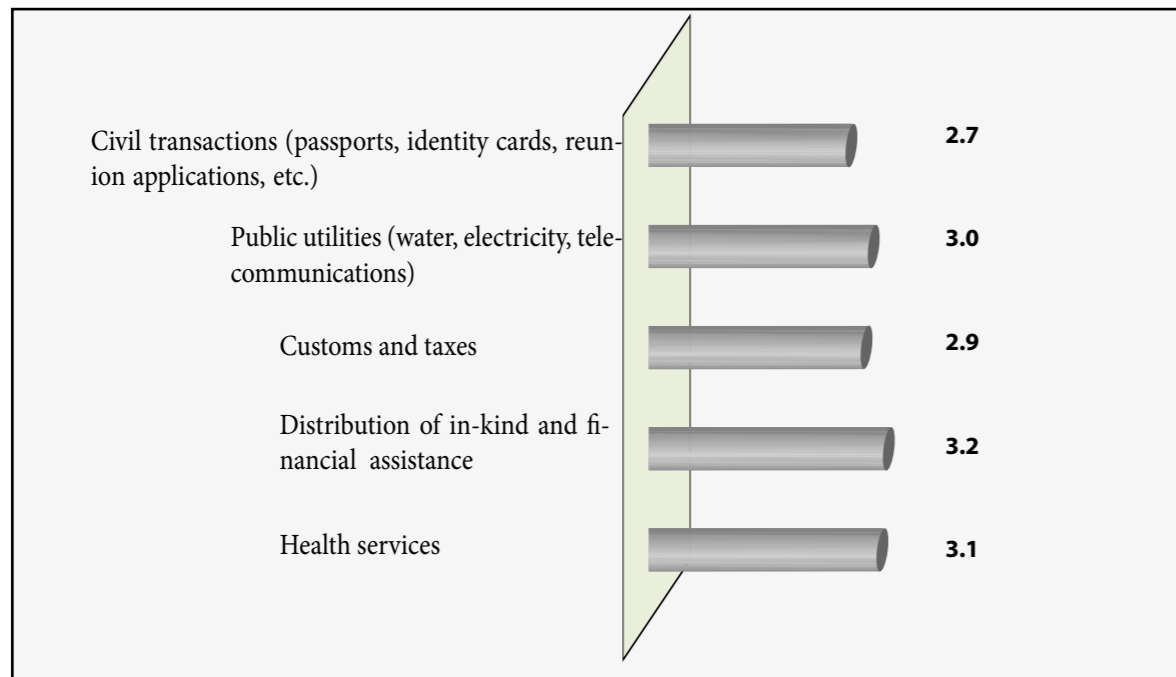
Change in the level of corruption

A9 52.4% of the Palestinian public believed that the level of corruption had increased in 2013, while 18.2% believed it had decreased, 26.5% believed it had not changed and 2.9% did not know, as per the table below:

Item	Number	Percentage
Yes, increased	638	52.4%
Yes, decreased	222	18.2%
Did not change	322	26.5%
Don't know	35	2.9%

Corruption in public services

A4 The arithmetic mean of responses on the services with the highest levels of corruption was as follows:



Statistical ratios were distributed as follows:

Item	1	2	3	4	5
Health services	18.0	19.1	21.4	21.9	19.6
Distribution of in-kind and financial assistance	15.0	19.5	18.9	19.5	27.1
Customs and taxes	21.4	20.1	21.6	18.0	18.9
Public utilities (water, electricity, telecommunications)	18.9	21.8	18.4	20.4	20.5
Civil transactions (passports, identity cards, reunion applications, etc.)	26.7	19.6	19.7	20.2	13.8

Judicial Authority

A5 55.3% of the Palestinian public believed that corruption exists in the judiciary, while 29.3% did not believe this to be true and 15.4% did not know, as per the table below:

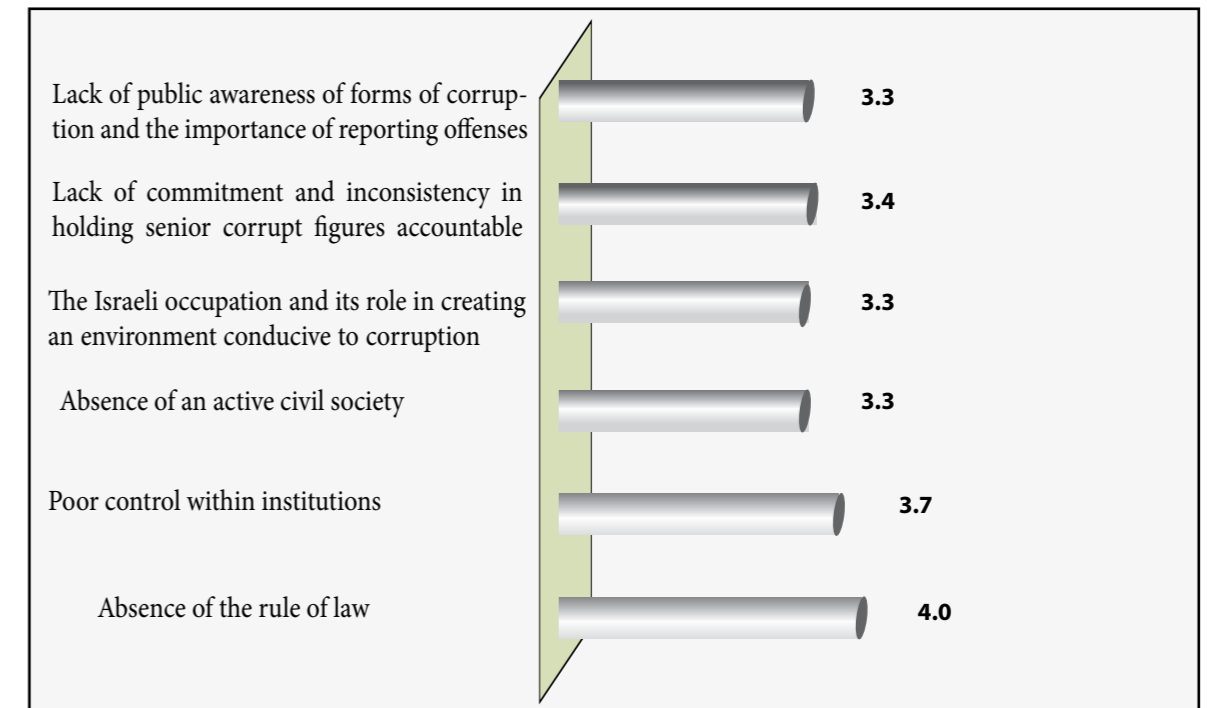
Item	Number	Percentage
Yes	673	%55.3
No	356	%29.3
Don't know	188	%15.4

B5 54.9% of the Palestinian public believed that corruption exists in the public prosecution, while 28.6% did not believe this to be true and 16.5% did not know, as per the table below:

Item	Number	Percentage
Yes	668	%54.9
No	348	%28.6
Don't know	201	%16.5

Reasons for the spread of corruption

A6 The arithmetic mean of responses on the reasons that contribute to the spread of corruption in Palestine was as follows:



Statistical ratios were distributed as follows:

Item	1	2	3	4	5	6
Absence of the rule of law	10.1	14.7	13.9	13.1	19.3	28.9
Poor control within institutions	10.8	16.2	16.4	19.2	22.5	14.9
Absence of an active civil society	16.9	17.9	19.4	20.4	11.8	13.6
The Israeli occupation and its role in creating an environment conducive to corruption	18.7	18.6	19.0	14.7	14.0	15.0
Lack of commitment and inconsistency in holding senior corrupt figures accountable	18.2	20.2	14.5	15.4	18.1	13.6
Lack of public awareness of forms of corruption and the importance of reporting offenses	25.1	12.4	16.8	17.3	14.3	14.1

B3 The arithmetic mean of responses about the most/least common forms of corruption in the non-governmental sector was as follows:

Forms of corruption in the non-governmental sector	Arithmetic Mean
Favoritism and nepotism in service delivery	3.4
Favoritism and nepotism in appointments	3.2
Favoritism and nepotism in contracts and tenders with vendors	2.8
Use of the organization's resources and property for personal or electioneering purposes (such as the organization's cars and telephones, staff or any other resources of the NGO)	2.7
Bribery	2.9

Statistical ratios were distributed as follows:

Item	1	2	3	4	5
Favoritism and nepotism in service delivery	14.6	17.1	17.6	18.3	32.4
Favoritism and nepotism in appointments	16.2	16.9	18.6	26.7	21.6
Favoritism and nepotism in contracts and tenders with vendors	21.1	25.5	21.9	17.4	14.1
Use of the organization's resources and property for personal or electioneering purposes (such as the organization's cars and telephones, staff or any other resources of the NGO)	24.6	23.8	21.3	17.5	12.8
5. Bribery	23.5	16.7	20.7	20.0	19.1

C3 The arithmetic mean of responses about the most/least common forms of corruption in the private sector was as follows:

Forms of corruption in the private sector	Arithmetic Mean
Favoritism and nepotism in service delivery	3.4
Favoritism and nepotism in appointments	3.2
Allocation of large bonuses for Board members	2.7
Use of the company's resources and property for personal purposes (such as company car and telephone etc.)	2.7
Bribery of influential figures in the public sector (to unlawfully obtain permits, licenses or tenders, or for tax evasion)	3.0

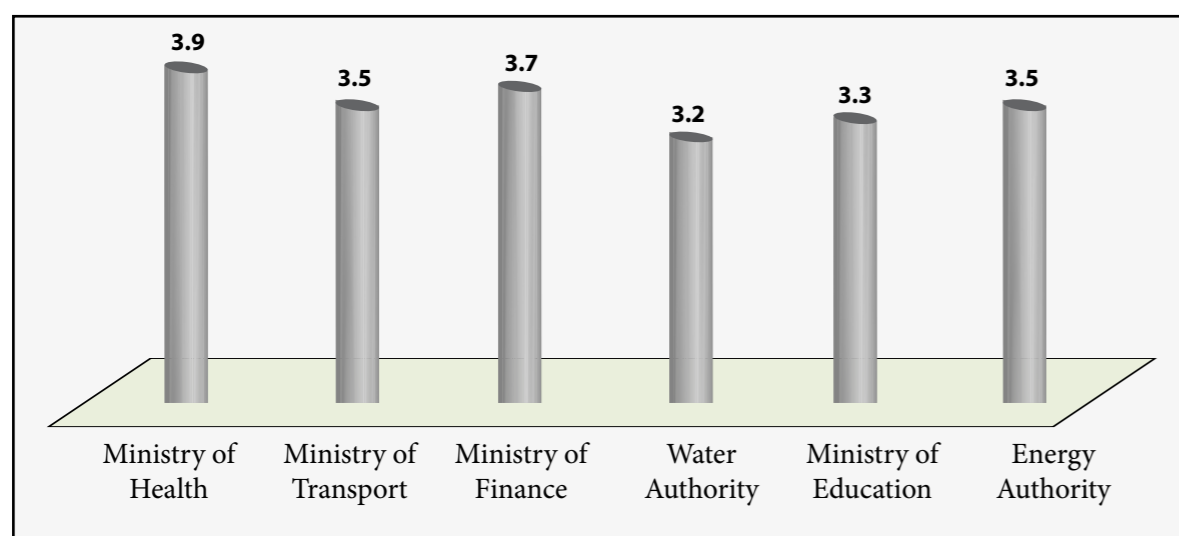
Statistical ratios were distributed as follows:

Item	1	2	3	4	5
Favoritism and nepotism in service delivery	13.3	16.4	19.3	23.5	27.5
Favoritism and nepotism in appointments	16.5	17.6	19.1	24.4	22.4
Allocation of large bonuses for Board members	24.9	22.0	21.7	16.0	15.4
Use of the company's resources and property for personal purposes (such as company car and telephone etc.)	24.8	26.1	19.3	15.1	14.6
Bribery of influential figures in the public sector (to unlawfully obtain permits, licenses or tenders, or for tax evasion)	20.5	17.9	20.6	21.0	20.0

Statistical ratios were distributed as follows:

Item	1	2	3	4	5	6
Courts	16.8	16.5	16.5	18.9	15.9	15.4
Ministries	9.8	16.7	12.8	18.3	22.4	20.0
Security services	10.4	14.0	17.3	17.2	17.5	23.6
Prosecution	16.7	18.8	18.5	18.7	15.6	11.7
Presidency	19.3	21.1	16.4	13.1	15.8	14.3
PLC	27.0	12.9	18.6	13.6	12.9	15.0

D2 The arithmetic mean of responses on the extent to which specific ministries or authorities were exposed to corruption was as follows:



Statistical ratios were distributed as follows:

Item	1	2	3	4	5	6
Ministry of Health	10.9	14.8	16.3	15.9	20.4	21.7
Ministry of Transport	14.0	21.0	15.8	18.7	16.0	14.5
Ministry of Finance	13.0	16.5	16.8	18.2	14.5	21.0
Water Authority	20.0	21.0	18.7	14.8	14.1	11.4
Ministry of Education	20.3	16.7	16.6	16.4	17.8	12.2
Energy Authority	21.9	10.0	16.0	15.9	17.2	19.0

Forms of corruption in Palestine

A3 The arithmetic mean of responses to the question of the most/least common forms of corruption in the governmental sector was as follows:

Forms of corruption in the government sector	Arithmetic mean
Favoritism and nepotism in service delivery	4.1
Favoritism and nepotism in appointments and promotions	4.0
Squandering of public funds	3.3
Use of public resources and properties for personal purposes (such as government vehicles, telephones, etc.)	3.2
Profiteering from public employment (such as unlawfully acquiring permits, licenses or government land)	3.1
Bribery in return for delivering a public service or unlawfully receiving some benefit	3.4

Statistical ratios were distributed as follows:

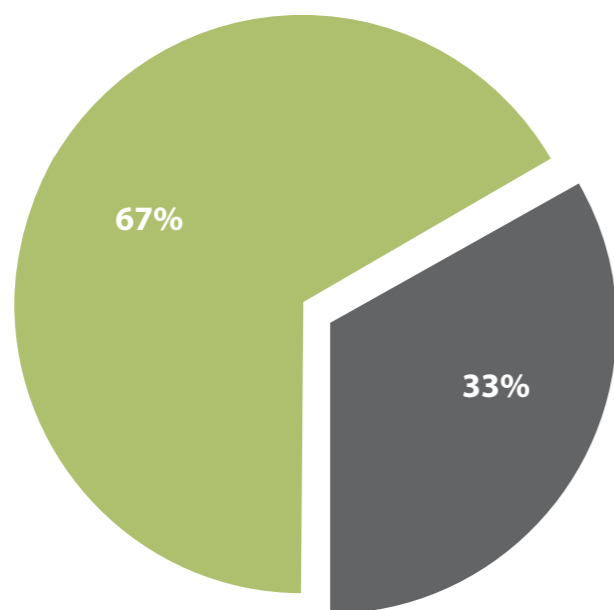
Item	1	2	3	4	5	6
Favoritism and nepotism in service delivery	10.9	12.1	13.1	13.4	20.8	29.7
2. Favoritism and nepotism in appointments and promotions	10.8	13.8	10.9	18.5	25.0	21.0
3. Squandering of public funds	16.6	18.1	20.1	18.7	13.9	12.6
4. Use of public resources and properties for personal purposes (such as governmental vehicle, telephone, etc.)	17.3	22.0	20.4	16.4	13.4	10.5
5. Profiteering from public employment (such as unlawfully acquiring permits, licenses or government land)	23.9	20.0	16.7	14.9	15.0	9.5
6. Bribery in return for delivering a public service or unlawfully receiving some benefit	20.4	14.1	18.6	18.1	12.1	16.7

Statistical ratios were distributed as follows:

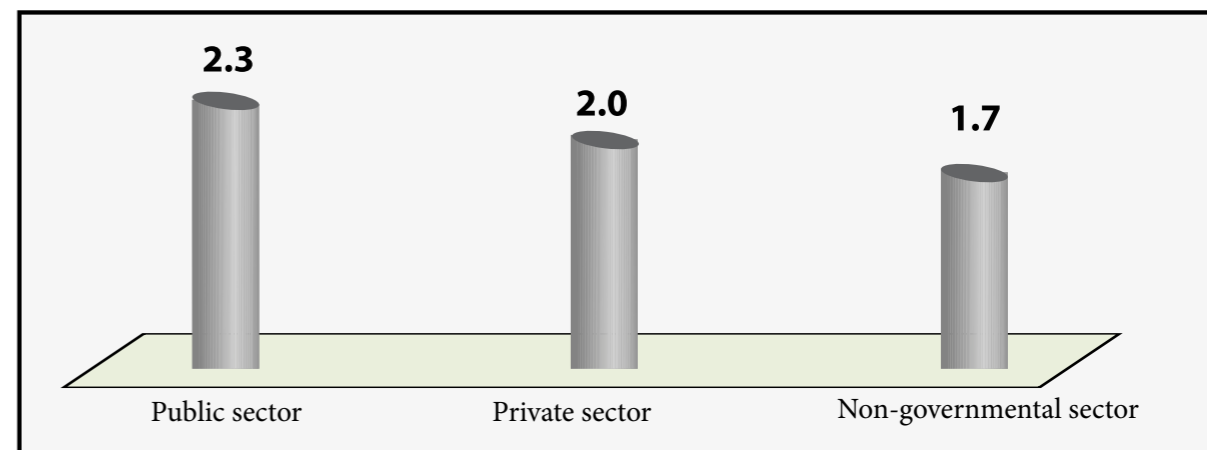
Item	1	2	3	4	5	6
1. PLC members	10.6	14.8	16.6	14.5	19.1	24.4
2. President's Office	16.8	18.0	16.1	19.1	14.3	15.7
3. Prime Minister and ministers	12.9	18.3	17.0	19.5	17.1	15.2
4. Party leaders	18.0	20.9	18.4	14.2	16.3	12.2
5. Governors and mayors	21.6	16.0	17.4	13.5	17.8	13.7
6. Security services	20.3	12.0	14.3	19.2	15.3	18.9

Does corruption exist on a greater scale among senior officials or among junior employees?

A2 66.6% of the Palestinian public believed that grand corruption exists in PA institutions and 33.4% believed that corruption is petty, as clarified in the following chart:



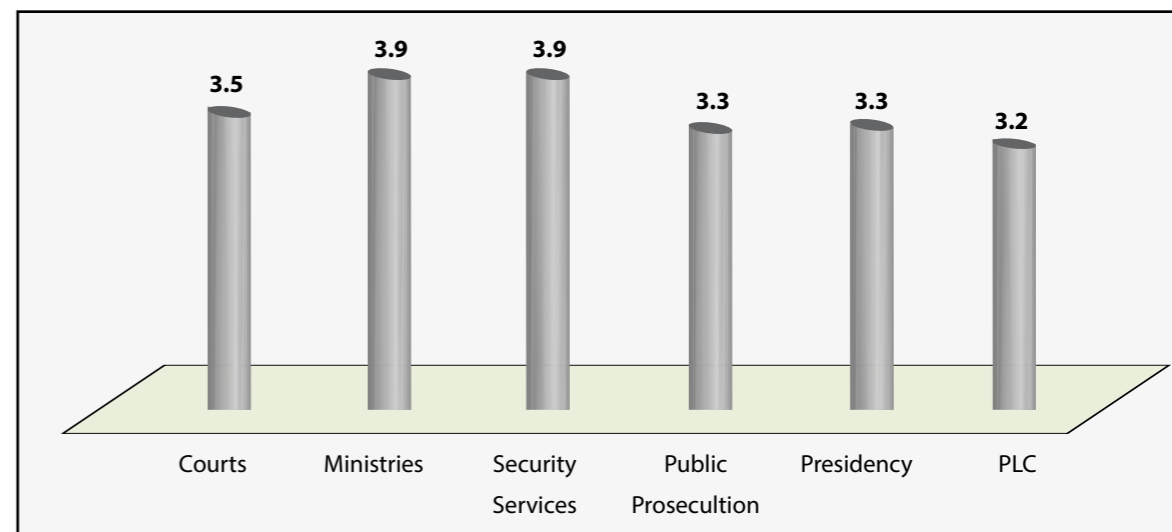
B2 The arithmetic mean of responses on the extent of corruption in specific sectors was as follows:



Statistical ratios were distributed as follows:

Item	1	2	3
1. Public sector	20.4	26.6	53.0
2. Private sector	30.2	41.5	28.3
3. Non-governmental sector	49.4	31.9	18.7

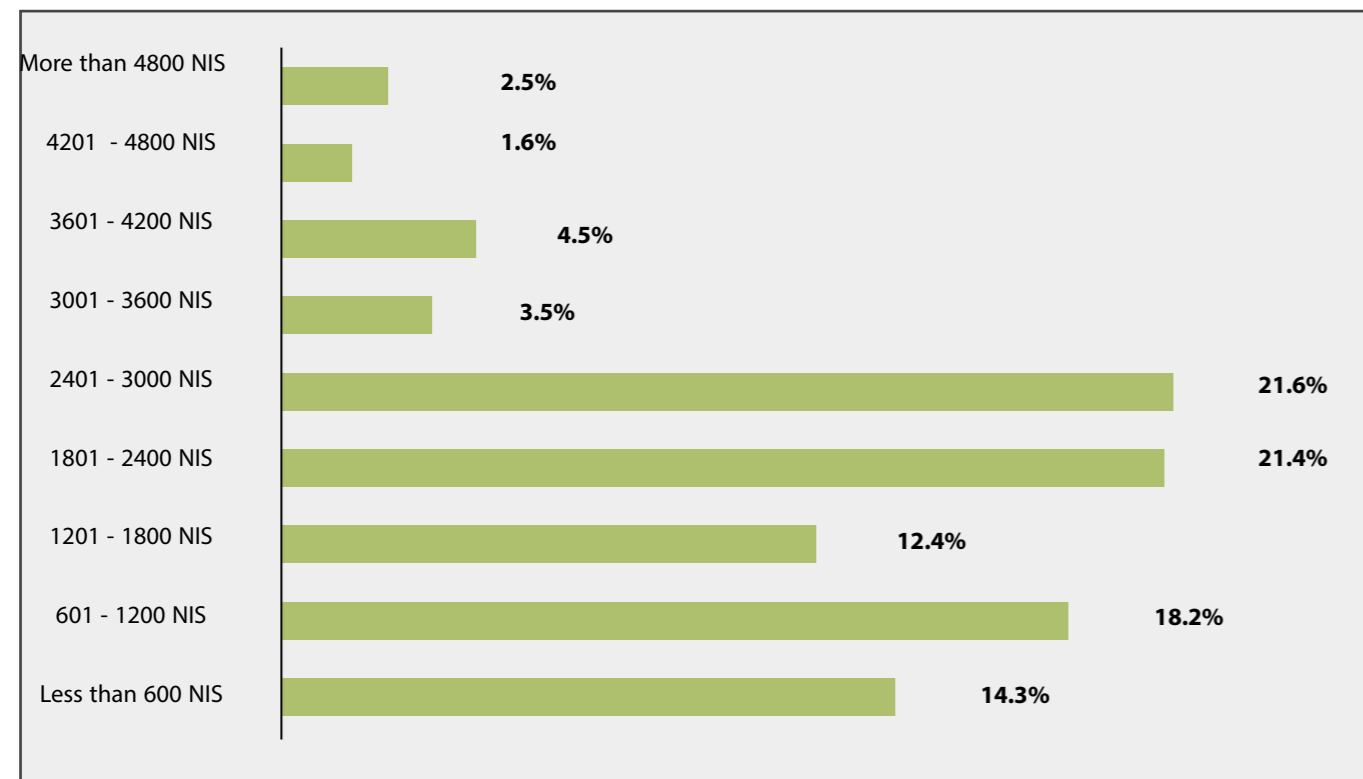
C2 The arithmetic mean of responses on the extent of corruption in specific institutions was as follows:



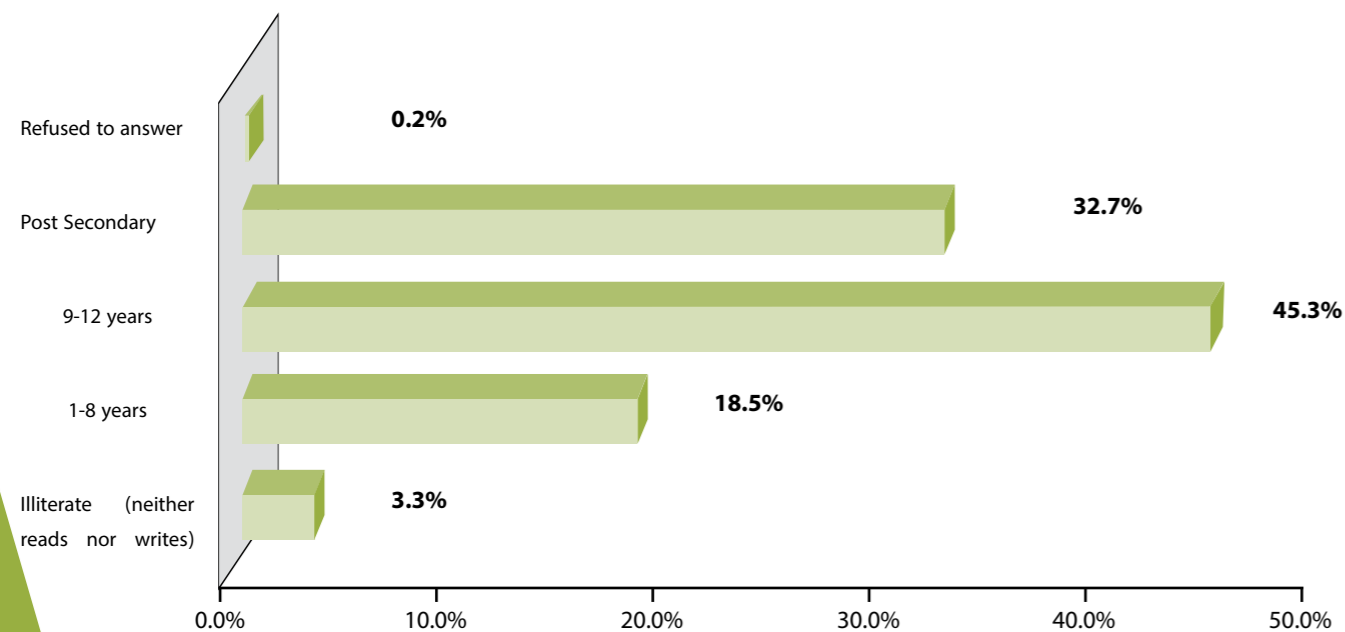
Section 2- Study Questions

In terms of social status, 62.4% of the sample respondents were married, 34.2% were single, 3.2% were divorced/widowed/separated and 0.2% refused to answer. The average household income was as follows:

The Households Monthly Income



Of the sample respondents, 33.3% were illiterate (neither read nor write), 18.5% had finished basic education (between 1-8 years), 45.3% had partially finished high school (9-12 years), 32.7% of them had completed post-secondary education (higher education including university), and 0.2% refused to answer.



Anti- Corruption Commission

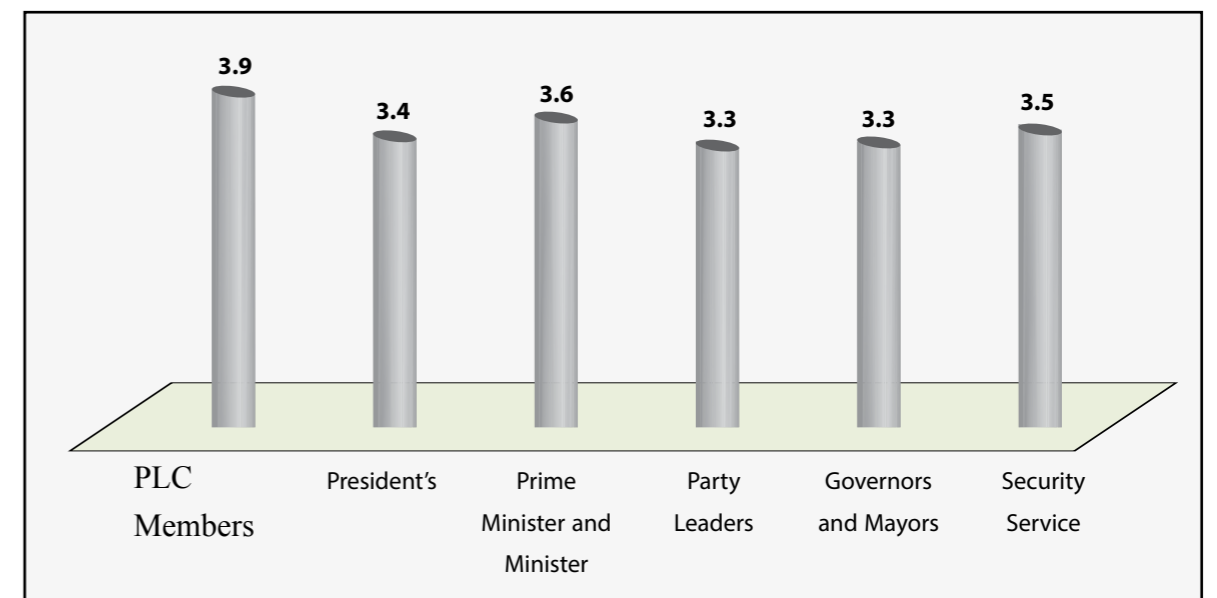
A1 50.0% of respondents believed that members of the public usually report suspicions of corruption to the Anti-Corruption Commission (ACC), while 47.1% did not believe that to be true and 8.2% did not know, as per the table below:

Item	Number	Percentage
Yes	608	50.0%
No	508	41.7%
Don't know	101	8.3%

B1 49.9% of respondents believed that parties from outside the ACC influence or intervene in its independence and decisions, while 42.5% did not believe that to be true and 7.6% did not know, as per the table below:

Item	Number	Percentage
Yes	607	49.9%
No	517	42.5%
Don't know	93	7.6%

C1 Responses about the extent of interference by specific parties in the work of the ACC were graded from high to low on a mathematical basis as follows:



Data analysis

The information was analyzed by computer using SPSS for recording and analyzing research data and for accounting and statistical transactions.

Sampling error

The sampling error of this study was + or - 2.81% and the confidence level was 95.0%.

Field work

Data collection started on 18 August 2013 and continued until 3 September 2013.

General findings

- 70.4% believe that the penalties imposed for corruption do not act as a deterrent.
- 69.6% are willing to report cases of corruption that occur or that they are witnesses to.
- 52.4% of the Palestinian public believe that corruption increased in 2013.
- 56.3% anticipate an increase in the level of corruption in the forthcoming year.
- 56.0% are dissatisfied with the role of the media in exposing and highlighting corruption.
- 72.6% of the Palestinian people consider that nepotism (wasta) assists in obtaining access to a public service.
- 89.6% have used nepotism to access a service.
- 66.6% believe that grand corruption exists in PNA institutions.
- Corruption is highest in the public sector.
- The distribution of in-kind and financial social assistance is the service most open to corruption.

Section 1- Demographic questions

The Survey was applied on a sample consisting of 1217 Palestinians, distributed as follows:
Number Percentage

Governorate	Number	Percentage
Jenin	88	7.2%
Nablus	105	8.6%
Ramallah	95	7.8%
Bethlehem	61	5.0%
Jerusalem	123	10.1%
Hebron	188	15.4%
Jericho	4	0.3%
Tulkarem	50	4.1%
Tubas	18	1.5%
Qalqilya	6	0.5%
Salfit	4	0.3%
Gaza City	177	14.5%
North Gaza	85	7.0%
Deir Al-Balah	68	5.6%
Khan Younis	89	7.3%
Rafah	56	4.6%
	1217	100

The findings indicated that 70.0% of the sample respondents lived in cities, 19.6% in refugee camps and 10.4% in villages: 50.4% were males and 49.6% were females. The mean age was 33.8 years, with a minimum of 18 years, a maximum of 85 years, and a standard deviation of 11.2 years, distributed as follows:

Age group	Number	Percentage
25 – 18	335	27.5%
33 – 26	295	24.2%
41 – 34	349	28.7%
49 – 42	113	9.3%
57 – 50	65	5.3%
65 – 58	48	3.9%
+ 66	12	1.0%

- These results may be attributed to the perception of the public that there has been some improvement in transparency of public appointments, primarily in education and health. However, certain positions remain off limit to the average citizen, according to the survey results..
- Lack of transparency and failure to publish procedures adopted in delivery of public services gives rise to the assumption by the public that favoritism is a necessary means to obtain, or to facilitate obtaining, a public service, particularly in in-kind and financial assistance. Around 68% of respondents believe that the most common form of corruption in governmental, private and non-governmental sectors is favoritism and nepotism in service delivery, a similar percentage to the previous year. This result also matches the findings of the special survey on corruption of 2013 cited above in which 93.2% of individuals believed that nepotism is the most common form of corruption. According to the AMAN survey, 89.7% of respondents had used a relationship to help them to obtain a public service; this is a very high rate. This result may be attributed to the fact that Palestinian society is small and close-knit within a family, tribal or regional context, thereby heightening the influence of personal relationships and their exploitation to expedite a required service.
- Despite limited progress in encouraging awareness and accountability, the role of the Palestinian media in investigative journalism continues to be weak and 56% of respondents consider the media to be ineffective in exposing and highlighting cases of corruption.

Corruption in Palestinian society requires a comprehensive national strategy to ensure the principle of transparency in the Palestinian public arena. Transparent and defined procedures must be evident to the public in service delivery, along with equal opportunities in employment. Those who violate these principles must be held accountable of the offense of nepotism, as stipulated in the Anti-Corruption Law No.1 of 2005, which stipulates a prison sentence of between three to 15 years. Furthermore, a culture that resists this type of negative conduct can only be built by raising awareness of the risks of nepotism and the concepts of integrity and transparency must be incorporated into daily practices. Collaboration between all strands of the social spectrum, including political parties, civil society organizations and the government, is also crucial to halt the use of nepotism as a form of corruption in Palestinian society (The Palestinian University curriculum, AMAN 2013).

Introduction:

Objective

The objective of this study was to ascertain the opinion of the Palestinian public towards issues related to corruption in the Palestinian Territories in 2013.

Questionnaire

The questionnaire was designed by a team from AMAN in line with the desired goals and the nature of the data to be collected. The questionnaire was designed to ensure the validity of the questions in reflecting a variety of opinions. Researchers from the Palestinian Center for Public Opinion interviewed 25 Palestinians in an initial study that highlighted changes necessary to avoid potential problems in posing and understanding the questions. In addition to the field study, the questionnaire was sent to several experts for their comments and assessment and questions were amended to incorporate several of these comments.

Sample size and type

This poll included interviews with 1217 Palestinians (18 years and above), representing a random sample of adult residents of the West Bank (50.9%), including East Jerusalem (10.1%), and the Gaza Strip (39.4%). A stratified random sampling method was used to select a representative sample of the study community based on the population size of 16 governorates according to Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) estimates for 2012. The sample was selected from 162 localities: 121 in the West Bank and 42 in the Gaza Strip.

Sample selection

Interviews were held in houses selected at random in accordance with the Center's strategy. Face to face interviews took place in the houses and samples were selected using the last birthday method.

Data collection

Forty-eight well-trained researchers conducted this research. They participated in a workshop to familiarize them with the nature of the questions, the means of sample selection, survey methods, scientific research and field work.

The independence of the Anti Corruption Commission

Around 49.9% of respondents believe that there is interference in the work of the ACC, while 42.5% do not believe that to be the case. Respondents who believe that interference takes place identified primarily members of the Legislative Council (PLC), while they considered that political parties, governors and mayors interfere the least. In the previous year, the President's Office was ranked first among the parties that interfere in the work of the ACC and the PLC was perceived to interfere the least. These findings reflect vacillations in public opinion and the manner in which their opinions may be swayed and influenced. PLC members actually interfere the least in the work of the ACC according to objective information gathered from other sources.

The most common forms of corruption

- 68% of respondents believe that the most common form of corruption in the governmental, private and non-governmental sectors is nepotism and favouritism in service delivery, which is similar to the previous year's results.
- 64% of respondents believe that the distribution of social assistance (in-kind and financial) ranks first among the most corrupt public services, followed by the health services, then public utilities (water, electricity, telecommunications), then customs and taxes, and finally, civil transactions. In the previous year, social assistance was ranked in second place and employment was ranked first.
- The judicial authority
- 55% of respondents believe that corruption exists in the judiciary, particularly in the public prosecution.

Reasons for the spread of corruption

- Respondents identified the following reasons for the spread of corruption, arranged in order of importance with the first as the most important and the last as the least important:
 - 66.6% blamed the absence of the rule of law.
 - 61.6% cited poor control within institutions.
 - 56.6% cited the lack of commitment and consistency in holding senior corrupt figures accountable.
 - 55% cited lack of public awareness of forms of corruption and the importance of reporting offenses.
 - 56% believe that the media is ineffective in exposing and highlighting cases of corruption.

Economic crimes

- 39.2% of respondents believe that the prosecution of economic crimes is somewhat effective, while 38.6% believe it is ineffective.
- The reasons perceived by the public as to why the prosecution of perpetrators of economic crimes is ineffective are:
 - the use of favouritism to overlook these crimes.
 - the absence of serious accountability by the perpetrators of these crimes and the lack of deterrent penalties.
 - Lack of public awareness about these crimes.

The public do not believe that the penalty for the perpetrators of economic crimes is a deterrent and call for offenses of deception and fraud related to food and drugs to be treated as corruption.

While 62.9% of respondents believe that fraud and deception committed in the private sector in relation to food and drugs are offenses of corruption whose perpetrators must be punished with imprisonment, 27% believe that these offenses are violations of procedures and health regulations and should be punished by administrative procedures, and 9.9% believe that they are simple misdemeanours punishable by a fine.

AMAN's analysis of the findings

- These findings demonstrate a clear rise in the percentage of people who believe that corruption increased in 2013; 52.4% of respondents believe that the level of corruption increased in 2013 compared to 24% in 2012, while 18.2% believe that corruption decreased compared to 22% in 2012. A further 26.5% believe that it did not change compared to 48% in the previous year. Respondents cited the reasons as weak systems of accountability and control, poor respect for the rule of law due to the absence of the PLC, inadequate procedures implemented by the State Audit and Administrative Control Bureau (SAACB), and the feeble performance of the prosecution and judiciary.
- The public sector retained its status as the most corrupt sector in the opinion of respondents for the second year running; 76.6% of respondents said that the public sector is the most corrupt of the three sectors (public, private and non-governmental) in 2013, in comparison with 52% in 2012.
- Around 64% of the respondents believe that the distribution of social assistance (in-kind and financial) is the most corrupt public service, followed by health services, then public utilities (water, electricity, telecommunications), customs and taxes, and finally, civil transactions. In the previous year, the distribution of social assistance was ranked second and employment was ranked first. These findings are similar to those in the survey on corruption conducted by PCBS upon the request of the ACC in 2013, in which around 79% of individuals believed that a variety of problems exist in public sector employment.

he findings of the survey on the perception of the Palestinian public of corruption in the Occupied Palestinian Territories (OPT) in 2013 revealed that:

- For the fourth consecutive year, survey respondents believe that the public sector is the most corrupt sector.
- Distribution of social assistance (in-kind and financial) is the service most vulnerable to corruption.
- More than half the respondents (66.6%) believe that the type of corruption that exists in PA institutions is grand corruption¹.
- 72% of respondents consider nepotism a necessary means to obtain a public service delivered by PA institutions.
- 89.7% of respondents used a form of nepotism to help them to obtain a specific service during 2013.
- 89.6% of respondents would be willing to report a case of corruption.

Introduction

It is important to ascertain public beliefs and perceptions of corruption as a means to provide a perspective on the direct and indirect impact of corruption on daily lives and the personal experiences of individuals. It also encourages the public to engage in the fight against corruption.

AMAN conducts surveys of opinions in the Palestinian Territories on an annual basis. The survey on the perception of the Palestinian public of corruption in the Palestinian Territories constitutes an important indicator. Sources of objective research are drawn from official published information and data or from direct interviews with officials, in addition to special yearly studies on the integrity, transparency and accountability of several public institutions. AMAN uses the results of the analysis of this diverse information in its annual report on corruption and the means to combat it.

The Palestinian Center for Public Opinion (PCPO) conducted this opinion poll for AMAN. The sample size was 1217 individuals (aged 18 and above), representing a random sample of the West Bank, Gaza Strip and East Jerusalem.

AMAN defines corruption in accordance with the definition of Transparency International (TI) as “the abuse of entrusted power for private gain”, meaning that the official exploits his position to achieve a personal interest for himself or his group.

AMAN identified the following points in this year’s survey:

- Level and extent of corruption
- The sectors with the most corruption
- Reporting corruption
- The Anti-Corruption Commission
- The most common forms of corruption in the three sectors: public, private and non-governmental
- The services where corruption is most prevalent
- Reasons for the spread of corruption
- The judicial authority
- Economic crimes

¹-Grand corruption is committed by senior officials in the granting of licenses, privileges or permits, or persons who are connected to tenders and public procurements who usually hold powerful positions, such as ministers or heads of states, or persons surrounding them who may have the power to allocate public money for personal use, or who may embezzle money and receive bribes to grant privileges and public tenders to a specific party.

General findings of the survey according to respondents

Level and extent of corruption

- 52.4% of respondents believe that the level of corruption increased in 2013, while 26.5% believe that it did not change and 18.2% believe that it decreased.
- 66.6% of respondents believe that grand corruption exists in PA institutions.

Sectors with the most corruption

- 76.6% of respondents believe that the public sector is the most corrupt of the three sectors (public, private and non-governmental); it has persistently ranked first for the past four years.
- 65% of respondents believe that the ministries and security services were among the most corrupt public institutions during 2013, a similar result to the previous three years.
- 65% of respondents ranked the most corrupt ministries as follows: the Ministry of Health, Ministry of Finance, Transportation, the Energy Authority, the Ministry of Education and the Water Authority.

Reporting corruption

- 50.0% of respondents believe that members of the public report suspected cases of corruption to the Anti-Corruption Commission (ACC), compared to 39% in the results of the 2012 AMAN survey. This indicates a significant rise in the belief that members of the public report corruption to the ACC.
- 69.6% of respondents said that they would report corruption if they witnessed it, while 31% would not. The findings also revealed that the majority of respondents (68%) would report corruption if they were victims of it. These results are almost identical to those of the 2012 survey, in which 69% said they would report corruption if they witnessed it, 28% said they would not, and 73% said that they would report corruption if they were victims of it.
- The respondents consider that the most important reasons that may preclude reporting corruption are:
 - Lack of awareness of where to submit complaints about corruption.
 - Lack of sufficient protection to those reporting corruption.
 - Lack of faith in reporting because no measures would be taken against the perpetrators.
 - Fear of harassment or retribution.
 - Inability to prove a case of corruption.
 - Belief that reporting corruption is a form of informing on someone.



Coalition for Accountability and Integrity -AMAN

Main Center

Ramallah, Irsal St, Remawi Building , 1st floor

P.O Box : 69647 Jerusalem 95908

Tel: +970 2 2974949

+970 2 2989506

Fax: +970 2 2974948

Gaza Office

AMAN- Coalition for Accountability and Integrity

Gaza, Al-Halabi St.

Tel: +970 8 2884767

Fax: +970 8 2884766

email : info@aman-palestine.org

website : www.aman-palestine.org

**Aman's programe is funded by the Govern-
ments of Norway,Netherlands, and Luxemburg**

Cover pic:

All rights reserved by Matthew Richard

Design & Printing By



Tel: +972 (0) 296060 1

Survey on the Perceptions of the Palestinian Public of Corruption in the Occupied Palestinian Territory (OPT), 2013



Prepared by
The Palestinian Center for
Public Opinion
PCPO